وعدنا فأوفينا... ويستمر الإنجاز

معدل النمو الاقتصادى

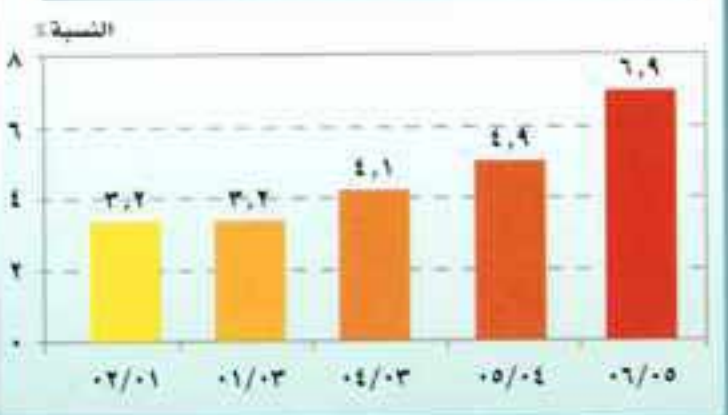

الإيرادات الضريبية

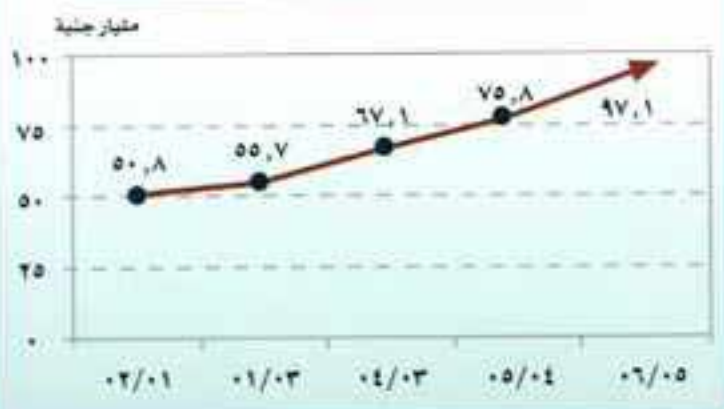

الاستثمار الاجنبى المباشر

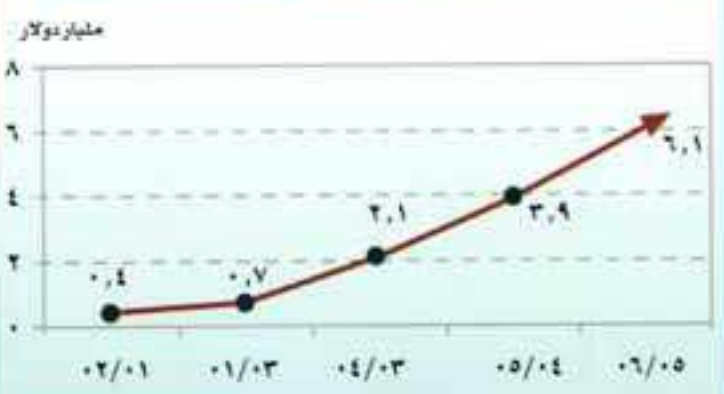

الصادرات السلعية و الخدمية

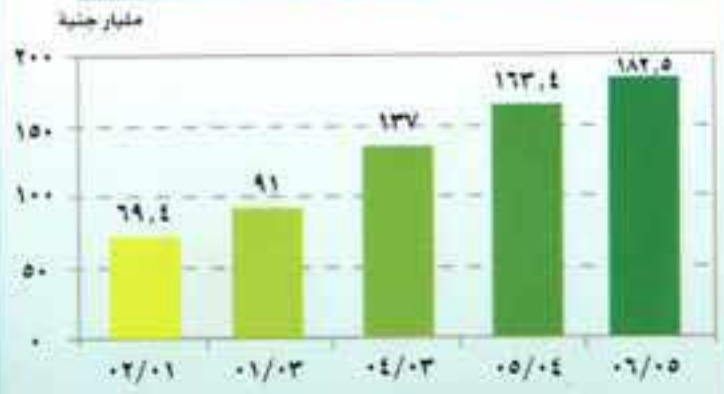

فرص العمل الجديدة فى القطاع غير الحكومى

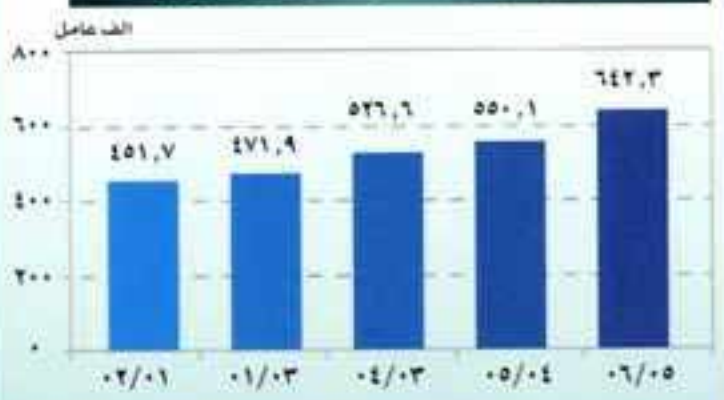

حصيلة برنامج الخصخصة

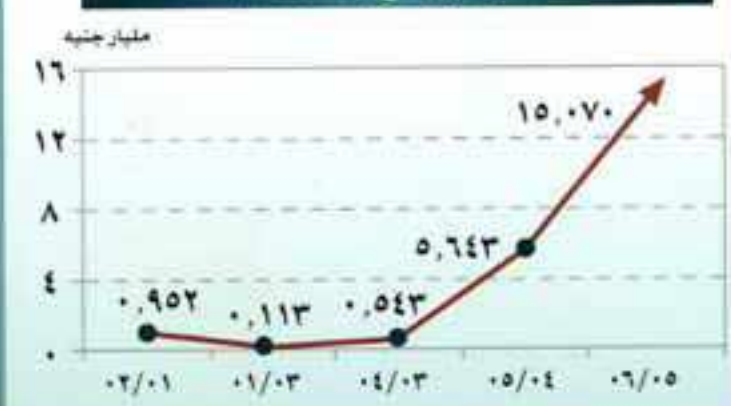

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

المؤتمر السنوى الرابع

سبتمبر ٢٠٠٦

الفكر الجديد.. وانطلاقة ثانية نحو المستقبل

المحتويات

- تقديـــم..... 1

1. مواطن حر فى بلد ديمقراطى...تعزيز مســـيرة الديمقراطيـــة..... 3
2. شـــبابنا يعـــمـــل...4.5 مليون فرصـــــة عمـــل..... 9
3. حياتك أفضـــــل...مستوى معيشة أفضل للفئات محدودة الدخل 25

4. تأمين اليوم والغد...تحسين الدخول وضمانات للمعاشات للفئات الأولى بالرعاية 40
5. معك فى طموحك... مساندة الطبقة المتوسطة 47
6. مصر قوية وآمنة...دور قيادى إقليمياً ومكانة متميزة دولياً 54

- وعدنا فأوفينا 64

تقديـــم

يقوم الحزب الوطنى الديمقراطى بصياغة السياسات العامة فى إطار تقاليد مؤسسية ترتكز على مشاركة وتنسيق مستمر بين الحزب وحكومته. ويشارك أعضاء الحزب وقياداته المركزية والمحلية فى صياغة هذه السياسات من خلال حوار مستمر ومتواصل يمتد مع قوى المجتمع المختلفة المعنية بقضايا السياسات العامة.

وقد شكلت السياسات التى صاغها الحزب جزءً أساسياً من البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية، والبرنامج الانتخابى للحزب الوطنى فى انتخابات مجلس الشعب. ويبدأ الحزب الوطنى وحكومته تقليداً جديداً فى أول مؤتمر له بعد الانتخابات الرئاسية وانتخابات البرلمان، بتقديم تقرير يستعرض بشكل موجز ما تم إنجازه منذ الانتخابات فى المحاور المختلفة التى تضمنها البرنامج وهى:

- مواطن حر فى بلد ديمقراطى...تعزيز مسيرة الديمقراطية.
- شبابنا يعمل...4.5 مليون فرصة عمل.
- حياتك أفضل...مستوى معيشة أفضل للفئات محدودة الدخل.
- تأمين اليوم والغد...تحسين الدخول وضمانات للمعاشات للفئات الأولى بالرعاية.
- معك فى طموحك... مساندة الطبقة المتوسطة.
- مصر قوية وآمنة...دور قيادى إقليمياً ومكانة متميزة دولياً.

وسوف يستمر الحزب بشكل دورى فى متابعة تنفيذ السياسات بالتنسيق مع الحكومة، وتحديث وتطوير هذا التقرير، وهو ما يعكس التزام الحزب وحكومته بتنفيذ البرنامج الانتخابى.

ويوضح التقرير حجم الإنجاز الذى تحقق بالرغم من أن الحكومة الجديدة قد مرّ على تشكيلها حوالى ثمانية أشهر فقط، وهو ما يعكس جدية التنفيذ فى العام الأول للبرنامج الانتخابى والذى يمتد تنفيذه إلى ست سنوات.

وتعكس مؤشرات التقرير الثقة فى قدرة الحزب بقياداته التنفيذية والتشريعية والجماهيرية فى تنفيذ البرنامج الانتخابى، والوفاء بما تم التعهد به.

وبالرغم مما تحقق من إنجاز، فما تزال التحديات كثيرة، ويتعهد الحزب وحكومته بالاستمرار فى مواجهة هذه التحديات استناداً للفكر الجديد ... وفى إطار انطلاقة ثانية نحو المستقبل تحقق آمال وطموحات المواطن.

1 مواطن حر فى بلد ديمقراطى.... .... تعزيز مسيرة الديمقراطية

" مزيدا من التوازن بين السلطات..."
" تعزيز حقوق المواطن والحريات العامة..."
"تمكين المرأة..."
مقتطفات من البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية
سبتمبر 2005

وضع الحزب وحكومته موضوع الإصلاح السياسى فى صدارة أولوياتهما، من منطلق رؤية تهدف إلى ضمان حق المواطن فى العيش بحرية فى بلد ديمقراطى، ومن أهمية مشاركة المواطن فى صنع مستقبل بلاده، وأهمية استكمال مسيرة الديمقراطية ودعم الحريات التى خطونا فيها خطوات كبيرة على مدار السنوات السابقة.

وقد تبنى الحزب وحكومته العديد من السياسات والتشريعات والإجراءات التى مثلت نقلة هامة فى مسيرة الديمقراطية فى السنوات القليلة الماضية، ومن هذه المبادرات إنشاء مجلس قومى لحقوق الإنسان، وإلغاء محاكم أمن الدولة العليا والجزئية، وإلغاء عدد من الأوامر العسكرية، وإنشاء محكمة الأسرة، وتعديل قانون الجنسية، والتوسع فى المناصب القضائية للمرأة.

كما تبنى الحزب وحكومته مجموعة من التعديلات التشريعية الهامة التى استهدفت تفعيل دور الأحزاب وتوسيع دائرة المشاركة السياسية. وتضمّن ذلك:

- صدور القانون رقم 173 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 73 لسنة 1956 **بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية** فى 2 يوليو 2005، والذى يهدف إلى دعم نزاهة العملية الانتخابية عن طريق إنشاء لجنة عليا للانتخابات، أغلبية أعضائها من الشخصيات المستقلة غير الحزبية، وتتمتع بالاستقلالية فى ممارسة اختصاصاتها، تتولى الإشراف على العديد من الأمور المتعلقة بالعملية الانتخابية، وكذلك السعى للحد من تأثير العديد من العوامل السلبية التى تؤثر على إرادة الناخب وخاصة ما يتعلق باستخدام العنف والبلطجة، وذلك من خلال القيام بمراجعة شاملة لهذه القضايا من حيث المضمون والعقوبة. واستحداث نصوص لجرائم أسفرت الممارسة عن ظهورها، بالإضافة إلى تغليظ العقوبات على جرائم الانتخابات بصفة عامة.

- صدور القانون رقم 177 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 40 لسنة 1977 **بنظام الأحزاب السياسية** فى 6 يوليو 2005، والذى حقق تنقية وتطوير الشروط اللازمة لتأسيس واستمرار نشاط أى حزب سياسى، وإعادة تشكيل

لجنة شؤون الأحزاب بما يضمن غالبية أعضائها من الشخصيات غير المنتمية لأى حزب سياسى، وتطوير إجراءات تأسيس الأحزاب، وضمان العديد من حقوق الأحزاب وخاصة حقها فى الترويج لأفكارها، واستخدام وسائل الإعلام العامة أثناء الحملات الانتخابية، وكذلك تقنين المساعدة المالية من الدولة للأحزاب، ووضع قواعد توزيعها.

- صدور القانون رقم 175 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 38 لسنة 1972 فى **شأن مجلس الشعب** فى 2 يوليو 2005، والذى حقق رفع كفاءة الأداء البرلمانى للأعضاء باشتراط الحصول على شهادة التعليم الأساسى بدلاً من مجرد إجادة القراءة والكتابة، ووضع قواعد لتنظيم الدعاية الانتخابية، تمثّل أهمها فى حظر استخدام دور العبادة والمؤسسات التعليمية فى الدعاية، وكذلك حظر استخدام المال العام والمرافق العامة فى الدعاية.

- كما شهدت هذه الفترة أيضاً المبادرة التاريخية للسيد رئيس الجمهورية **بتعديل المادة 76 من الدستور** بما أتاح إجراء أول انتخابات رئاسية تنافسية تعددية فى تاريخ مصر. ثم صدر القانون رقم 174 لسنة 2005 بتنظيم الانتخابات الرئاسية فى الثانى من يوليو 2005، كأول قانون فى التاريخ المصرى ينظم انتخابات تعددية مباشرة لمنصب رئيس الجمهورية، وجاء القانون معبراً عن رؤية الحزب التى ارتكزت على ضرورة أن يكفل القانون فرص متكافئة لكافة المرشحين للتنافس على منصب رئيس الجمهورية، ويعطى للجنة الانتخابات الرئاسية كافة الصلاحيات للقيام بدورها فى الإشراف على العملية الانتخابية وتنظيم قواعدها، كما يوفر لها الضمانات لمباشرة هذه الاختصاصات باستقلال كامل، ويكفل كافة الضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وينظم القواعد المتعلقة بالتمويل والدعاية. وفى السابع من سبتمبر 2005، أجريت أول انتخابات تعددية ومباشرة لمنصب رئيس الجمهورية، وهو ما مثل نقلة نوعية فى تطور النظام السياسى المصرى.

وقد تبنّى البرنامج الانتخابى حزمة من الإصلاحات الدستورية تستهدف تحقيق المزيد من التوازن بين السلطات، وتعزيز حقوق المواطنة والحريات العامة، ودعم الحياة الحزبية، وتمكين المرأة وتطوير المحليات. كما شمل البرنامج إطاراً للتحديث التشريعى تضمن إدخال التعديلات على قانون السلطة القضائية بهدف تعزيز السلطة القضائية، ومراجعة قانون إجراءات الحبس الاحتياطى، وتبنى مشروع قانون لحرية المعلومات، وقانون لحماية المستهلك، والتعديلات التشريعية الخاصة بجرائم النشر، وبالمحاكم الاقتصادية المتخصصة، وغيرها من التشريعات التى تتواكب مع مسيرة

التحديث والديمقراطية وتضمن حقوق المواطنة. وفيما يلى عرض لأهم ملامح الإنجاز المتحقق في هذه المجالات خلال العام.

- بالنسبة للإصلاح الدستورى طالب الرئيس مبارك - فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لمجلس الشعب فى ديسمبر 2005 - مجلسى الشعب والشورى باستطلاع رأى نواب الشعب حول ما طرحه البرنامج الانتخابى للرئيس من معالم للإصلاح الدستورى من خلال الآلية المناسبة التى يختارها كل مجلس. وقد قام كل مجلس بالفعل باستطلاع آراء أعضائه- الممثلين للقوى والتيارات السياسية المختلفة- بهذا الصدد، وأرسل كل مجلس تقريراً لرئيس الجمهورية بخصوص هذه الأراء وذلك تمهيداً لبدء عملية التعديلات الدستورية بشكل رسمى خلال الدورة البرلمانية القادمة، كما يجرى حوار داخل الحزب حول هذا الموضوع يطرح الحزب من خلاله رؤيته للإصلاح الدستورى فى المؤتمر السنوى الرابع للحزب.

وبالنسبة لبرنامج التحديث التشريعى، فقد تحقق ما يلى:

تعديلات قانون الإجراءات الجنائية (الحبس الاحتياطى)

تبنىّ الحزب وحكومته مراجعة قانون الإجراءات الجنائية لتحقيق المزيد من دعم ضمانات حقوق الإنسان، ومراجعة قواعد الحبس الاحتياطى من حيث تنظيم سلطاته ومداه، وبما يضمن تعزيز حقوق المواطن. وانطلاقاً من هذا التعهد، تقدم الحزب وحكومته بمشروع قانون لإدخال تعديلات على بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، تم إقراره من قبل مجلس الشعب.

وقد نص القانون على استحداث معايير وضوابط لممارسة سلطة الحبس الاحتياطى، وبما يضمن تحقيق أقصى درجات ضمانات ممارسة هذه السلطة، وتشمل تلك الضمانات:

- اشتراط أن تصدر أوامر النيابة العامة بالحبس الاحتياطى من وكيل نيابة على الأقل.
- عدم جواز الأمر بحبس المتهم احتياطياً إلا إذا كانت الواقعة المنسوبة إليه جناية أو جنحة معاقب عليها وجوباً بالحبس لمدة تزيد على سنة.
- تحديد حالات ومعايير ممارسة سلطة الحبس الاحتياطى.
- اشتراط تسبيب الأوامر الصادرة بالحبس الاحتياطى أو بتجديده.
- إتاحة سبيل الطعن فى الأوامر الصادرة بالحبس الاحتياطى أو بمده، ويكون الطعن جائزاً فى أى وقت ما دام الحبس الاحتياطى قائماً.

كما أباح القانون الطعن كلما انقضت مدة ثلاثين يوماً من تاريخ رفض الطعن، وأوجب أن يتم الفصل فى الطعن فى جميع الأحوال خلال ثلاثة أيام من تاريخ رفعه، كذلك تبنّى القانون تدابير بديلة للحبس الاحتياطى، ووضع حداً أقصى لمدة الحبس الاحتياطى لا يمكن تجاوزه فى جميع الأحوال.

كما استهدفت التعديلات تحقيق ضمانات أوفى لحقوق الدفاع، منها الإلزام بدعوة محامى المتهم قبل استجوابه فى الجنح المعاقب عليها بالحبس وجوباً، إضافة إلى التوسع فى نظام الصلح، من حيث إضافة جرائم جديدة إلى الجرائم التى يجوز الصلح فيها، وإتاحة الصلح مع ورثة المجنى عليه، والنص صراحة على جواز حصول الصلح فى أية حالة كانت عليها الدعوى، وحتى بعد انقضائها بالحكم البات، وكذلك التأكيد على وقف تنفيذ العقوبة بأمر من النيابة العامة إذا تم الصلح أثناء التنفيذ. كما كفل القانون التوسع فى نظام الأوامر الجنائية.

تعديل بعض أحكام قانون تنظيم السلطة القضائية

تقدّم الحزب وحكومته بمشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم 46 لسنة 1972، وتم إقراره من مجلس الشعب. واستهدفت التعديلات تعزيز استقلال القضاء من خلال استحداث مجموعة من الأحكام تحقق الآتى:

- زيادة سلطات مجلس القضاء الأعلى بهدف استكمال تفرد هذا المجلس بالهيمنة على شؤون القضاء، وذلك عن طريق النص على اشتراط موافقة هذا المجلس على أغلب المسائل التى اكتفى فيها القانون السابق بمجرد أخذ الرأى.

- تقرير موازنة سنوية مستقلة للقضاء والنيابة العامة بدلاً من إدراج الاعتمادات المقررة لهما فى فصل من فصول موازنة الهيئات القضائية، بحيث تدرج الموازنة رقماً واحداً بعد الاتفاق مع وزير المالية، ويتولى مجلس القضاء الأعلى - فى إطار ما ورد بها - توزيعها على أبواب ومجموعات وبنود طبقا للقواعد التى تتبع فى الميزانية العامة للدولة.

- وضع حد أقصى لمدد الإعارة بالنسبة لرجال القضاء ورجال النيابة العامة إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية، ولانتدابهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية غير عملهم أو بالإضافة إليه، وذلك بهدف تحقيق المساواة بينهم.

- تحقيق ضمانات إضافية للتقاضى فى دعاوى القضاة وتأديبهم، وذلك بإعادة تشكيل مجلس التأديب وإتاحة الطعن فى الأحكام التى تصدر فى الدعوى المقامة منهم والمتعلقة بأى شأن من شئونهم، وتلك التى تصدر من مجلس التأديب.

- إلغاء حق وزير العدل فى تنبيه الرؤساء والقضاة بالمحاكم الابتدائية، وتخويل هذا الحق لمدير إدارة التفتيش القضائى، وهو أحد كبار رجال القضاء يندب لهذا العمل القضائى بموافقة مجلس القضاء الأعلى من بين نواب رئيس محكمة النقض أو رؤساء محاكم الاستئناف ويظل محتفظاً بكافة الحصانات والضمانات المقررة للقضاة.

- قصر إشراف وزير العدل على المحاكم على الإشراف الإدارى فقط دفعاً لأى مظنة للتدخل فى شؤونهم.

- إحاطة إعداد مشروع الحركة القضائية بضمانات أوفر من خلال ثبات القواعد التى تتبع فى هذا الإعداد والتى يحددها مسبقاً مجلس القضاء الأعلى، وإتاحة الفرصة للقضاة للاعتراض على هذا المشروع كتابة قبل اتخاذ إجراءات استصداره.

تعديل بعض أحكام قانون العقوبات فى جرائم النشر

تبنى الحزب وحكومته إجراء التعديلات التشريعية الخاصة بجرائم النشر، والدعوة إلى مراجعة العقوبات المقيدة للحرية فى جرائم النشر على نحو يحقق التوازن بين الحفاظ على حرية التعبير وحماية حقوق المواطنين وحرمة حياتهم الخاصة. وبادر الحزب وحكومته بتقديم مشروع قانون تم إقراره من قبل مجلس الشعب، وحقق هذا القانون عدة أهداف أهمها:

- إلغاء عقوبة الحبس فى عدد من أهم جرائم النشر وخاصة تلك المتعلقة بالسب والقذف، ويشمل ذلك إلغاء عقوبة الحبس فى هذه الجرائم مع رفع الحدود الدنيا والقصوى لعقوبة الغرامة المقررة لهذه الجرائم إلى مثليها.

- إلغاء نصوص عدد من مواد قانون العقوبات تتعلق بجرائم النشر: مما يعنى إلغاء هذه الجرائم والتى لم تعد تتوافق مع تطور المجتمع.

- ضبط وتحديد الصياغات القانونية فى العديد من مواد القانون، بما لا يترك مجالاً للاختلاف فى تفسير أو تطبيق القانون، وكذلك حذف كثير من العبارات فى مجال جرائم النشر والتى تفتقد إلى الوضوح والتحديد وتحتمل أكثر من معنى.

قانون حماية المستهلك

تبنى الحزب وحكومته إصدار قانون حماية المستهلك، والذى أقره مجلس الشعب، وكانت أهم ملامحه:

- التأكيد على حقوق المستهلك، بما فى ذلك الحق فى استبدال أو إعادة واسترداد قيمة السلعة المباعة وذلك إذا شاب السلعة أى عيب سواء فى الصناعة أو فى المناولة والتخزين.

- ضبط عملية البيع والشراء فى الأسواق، حيث أتى القانون بقواعد واضحة تتعلق بالضوابط المرتبطة بالبيانات الخاصة بالمنتج وكذلك بالنسبة للمواصفات وطرق الاستعمال والمنشأ الجغرافى للمنتج وفترة الصلاحية.

- التوسع فى مجال التطبيق، حيث تنطبق أحكام هذا القانون ليس فقط على السلع المباعة للمستهلك وإنما أيضا على الخدمات المقدمة له.

- إنشاء جهاز لحماية المستهلك، يتولى تنفيذ وتطبيق أحكام القانون، ويهدف إلى حماية المستهلك و صون مصالحه و تكون له شخصية اعتبارية.

وغير ذلك من الأهداف التى سعت إلى حماية حقوق المستهلك باعتبارها جزءاً من حقوق المواطن. وقد أنشئ بالفعل جهاز حماية المستهلك، ويقوم بممارسة مهامه.

البدء فى إعداد مشروع قانون لمكافحة الإرهاب

إن الحفاظ على أمن مصر وأمن مواطنيها وما يرتبط به من مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، هو جزء أساسى من منظومة حقوق المواطن التى يؤمن بها الحزب وحكومته. لذا فقد تعهدت حكومة الحزب بأن يتم إصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب يكون بديلاً تشريعياً لمكافحة هذه الظاهرة، دون الحاجة لمكافحتها بتطبيق قانون الطوارئ، وذلك تمشياً مع النهج الذى أخذ به معظم دول العالم لمواجهة هذه الظاهرة.

وقد شكلت حكومة الحزب لجنة عُهد إليها بإعداد مشروع قانون لمكافحة الإرهاب تضم مجموعة من الخبراء فى هذا المجال بالإضافة لممثلين للجهات المعنية. وقد قطعت اللجنة شوطاً هاماً فى هذا الصدد.

2 شـــبابنا يعـــمـــل
4.5 مليون فرصـــــة عمـــل

"سنعمل من أجل التصدى لمشكلة البطالة..."

" أكبر برنامج للتشغيل من خلال الاستثمار تشهده مصر..."

مقتطفات من البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية

سبتمبر 2005

اتجهت الحكومة المصرية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين إلى تبنى برنامج للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، استكمالاً لخطى التحرير التى كانت قد بدأتها خلال فترة الثمانينيات. وتتمثل الركيزة الأساسية للبرنامج فى التوجه نحو اقتصاد السوق الذى يرتكن إلى إعمال قوى العرض والطلب فى تخصيص الموارد، ويتسم بالتنوع والمنافسة، وإيجاد البيئة المواتية للقطاع الخاص من جهة، ودمج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى وجذب رؤوس الأموال، من جهة أخرى.

المنظمات الدولية فى تقييمها لبيئة الأعمال فى مصر

- *مصر .. من أكثر الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبى المباشر فى أفريقيا، حيث تأتى فى المرتبة الثانية من بين أكثر خمس دول جذباً للاستثمار وهى: جنوب أفريقيا، ومصر، والمغرب، والنيجر، وتونس.*

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير "توقعات الاستثمار الأجنبى المباشر"، 2005-2008.

وتمشّياً مع هذه الأهداف، وسعياً إلى مواصلة تنفيذ الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى مع مراعاة البعد الاجتماعى، جاءت رؤية الحزب وحكومته لتحقيق النهوض الاقتصادى من خلال اضطلاع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى لمسؤولية تحقيق معدلات النمو والاستثمار والتشغيل المستهدفة.

هذا وقد أكد الحزب على أن زيادة معدّلات التشغيل وتوفير فرصة عمل لكل مواطن على أرض مصر تعد من أهم أولوياته، وفى هذا الإطار يأتى أكبر برنامج للتشغيل -من خلال الاستثمار- تشهده مصر ليعكس إحساس الحزب بما تمثله مشكلة البطالة من عبء على الأسرة المصرية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

وهناك قرائن واضحة على أن الاقتصاد المصرى استطاع خلال العام الماضى تحقيق تقدم ملحوظ فى فرص العمل التى تم إيجادها فى القطاع غير الحكومى.

وحرصاً من الحزب على تقييم برنامج التشغيل بناء على معايير موضوعية، فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات الاشتراكات الجديدة فى صناديق التأمين والمعاش السنوية لتحديد فرص العمل الجديدة التى تم خلقها فى القطاع غير الحكومى، علماً

بأن قاعدة البيانات المشار إليها تتضمن حصراً لأسماء المشتركين الجدد وكافة البيانات التعريفية الخاصة بكل منهم، كما أن هؤلاء المشتركين الجدد قد سددوا للدولة من خلال هيئة التأمينات اشتراكاتهم السنوية.

* يقابل عدد المشتركين الجدد فى صناديق التأمين والمعاشات فى القطاع غير الحكومى.
المصدر: الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات.

وقد أظهر التحليل الإحصائي لبيانات المشتركين الجدد أن صافى عدد المشتركين الجدد فى القطاع غير الحكومى قد وصل فى عام 2006/2005 إلى 642.3 ألف مشترك جديد، بزيادة قدرها أكثر من 92 ألف مشترك عن العام الماضى وهى زيادة تُقدَّر بحوالى 16.8% إذا ما قورنت بالعام السابق والذى وصل عدد المشتركين الجدد فيه إلى 550.1 ألف مشترك جديد. هذا ويضاف إلى ذلك 73.5 ألف فرصة عمل تم توفيرها فى الجهاز الحكومى مقارنة بـ 197 ألف فى العام السابق. ولا تتضمن فرص العمل الجديدة المشار إليها ما تم توفيره فى القطاع غير الرسمى.

ويتطلع الحزب الوطنى وهو على مشارف العام الثانى لأكبر برنامج للتشغيل من خلال الاستثمار فى استمرار هذه الزيادة والسير قدماً فى الحد من مشكلة البطالة. وقد قامت حكومة الحزب بتبنى العديد من السياسات والإجراءات التى تهدف إلى حفز المستثمر المحلى والأجنبى على حد سواء لإقامة المشروعات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

إلا أن استمرار معدلات التشغيل فى الارتفاع سيكون رهناً بالارتقاء بقدرات ومهارات المواطن المصرى على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل، ومن ثم فإن سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل على المستوى المحلى والإقليمى والعالمى، من قدرات متميزة ومهارات مرتفعة ذات مكون معرفى وتكنولوجى فائق المستوى سيسهم فى الإسراع بتخفيض معدلات البطالة. وتتبنى حكومة الحزب تلك القضية وتُوليها مكانة بارزة على أجندة العمل الوطنى، من خلال التحرك على مجموعة من المحاور، من بينها تطوير العملية التعليمية والارتقاء بمستوى جودة مخرجاتها، والنهوض بأنشطة تنمية وتطوير المهارات الأساسية لعنصر العمل، مع تبنى مفهوم "التعلم طوال الحياة"، وذلك لمواكبة كافة التغيرات التى تشهدها البيئة المحيطة.

استثمارات جديدة فى مصر

- *تحالف شركة "اتصالات" الإماراتية لتأسيس شبكة المحمول الثالثة في مصر، بلغت قيمة رخصتها 16.7 مليار جنيه.*
- *شركة "إعمار الإماراتية" تبدأ تنفيذ مشروع التنمية السياحية لمنطقة سيدى عبد الرحمن على مساحة 6.2 مليون متر مربع.*
- *إنشاء الشركة المصرية لإعادة التمويل العقارى، لتوفير مصادر للتمويل طويل الأجل للشركات والبنوك، والقيام بعمليات التوريق، برأسمال الشركة المدفوع قيمته 200 مليون جنيه مصرى.*
- *البدء فى تأسيس "الشركة القابضة المصرية الإماراتية البحرينية" - أكبر شركة مصرية عربية لإنشاء الطرق وخدمات الموانئ والنقل البري برأسمال مليار دولار أمريكى، لتمويل البنية التحتية للنقل كالطرق والكباري والموانئ وشبكات السكك الحديدية.*
- *إنشاء مؤسسة لتنمية الاستثمارات فى الصعيد.*
- *البدء فى تأسيس شركة قابضة لتنمية سيناء: تتولى الشركة إنشاء (8) شركات تابعة متخصصة في عدد من المشروعات مثل صناعات الأسمنت والزجاج المسطح والرخام والجرانيت.*
- *ارتفاع أعداد الشركات التى تعمل فى مجال تكنولوجيا المعلومات بنحو 11% لتصل إلى 1801 شركة، مقارنة بنحو 1625 شركة فى العام السابق.*

المصدر: وزارة الاستثمار.

هذا وتتبنى حكومة الحزب كذلك مشروعاً قومياً للتأهيل الفنى والتدريب إلى جانب عدة مشروعات منها، المشروع القومى لتطوير منظومة التعليم الفنى والتدريب المهنى، ومشروع تنمية المهارات، فضلاً عن إنشاء مجلس التدريب الصناعى وتوقيع اتفاقية مع مركز تحديث الصناعة لتنمية ومساندة الصادرات. ومن ناحيةٍ أخرى تسعى حكومة الحزب إلى تطوير دور العمل الفنى وتشجيع الإقبال على هذا النوع من التعليم من خلال وضع الحوافز إعادة توجيه الموارد إلى مجالات تعليمية ذات تخصصات تكنولوجية.

تطور مؤشرات أداء الاقتصاد القومى الرئيسية

المؤشر (%)	2004/2003	2005/2004	2006/2005
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	4.1	4.9	6.9
نسبة إجمالى الاستثمارات إلى الناتج المحلى الإجمالى	16.9	18	19.1
نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالى	2.7	4.2	5.9
نسبة مساهمة القطاع الخاص فى إجمالى الاستثمارات	46.6	50.8	60.1
نسبة حصيلة الخصخصة إلى الناتج المحلى الإجمالى	0.119	1.119	2.7
معدل نمو إجمالى الصادرات السلعية	27.4	32.3	33.7

المصدر: البنك المركزى، وزارة المالية، وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

وقد انعكس ذلك كله على مؤشرات أداء الاقتصاد القومى بصفةٍ عامة، وعلى معدلى الاستثمار والتشغيل المحققين بصفةٍ خاصة. حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من 4.9% عام 2005/2004 إلى 6.9% عام 2006/2005، كما ارتفعت نسبة إجمالى الاستثمارات إلى الناتج المحلى الإجمالى من حوالى 18% عام إلى نحو 19.1% خلال نفس الفترة. وجاء الأداء الإيجابى نتيجة لزيادة مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى، حيث ارتفع نصيبه فى الاستثمار الإجمالى خلال العام الماضى من 51% ليصل إلى نحو 60 %. فضلاً عن ارتفاع نسبة حصيلة الخصخصة إلى الناتج المحلى الإجمالى من حوالى 1.1% إلى ما يقرب من 2.7%. كما جاء أيضا هذا الأداء المتميز انعكاساً لزيادة معدلات نمو قيمة الصادرات السلعية ليصل إلى 34%.

تطور صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر
خلال الفترة 2001/2000 - 2006/2005

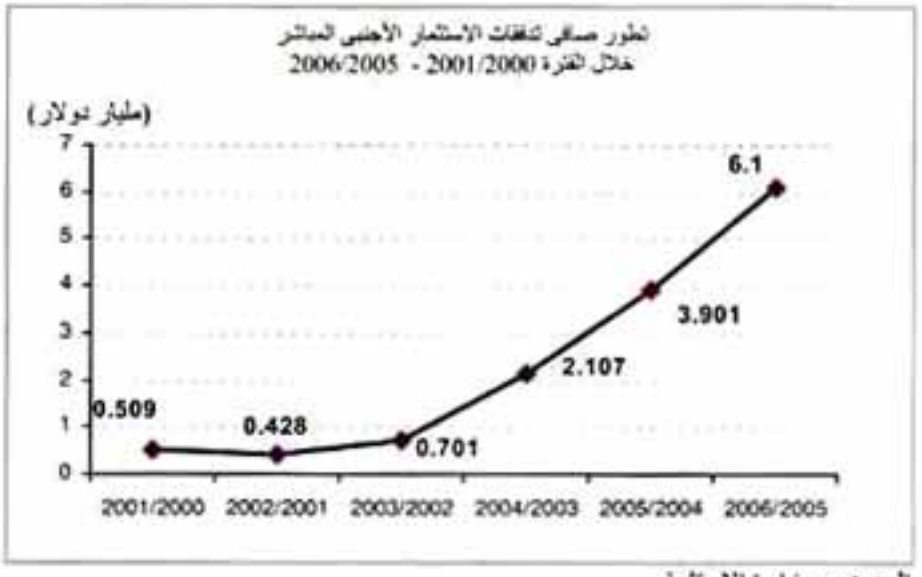

المصدر: وزارة الاستثمار.

تطور أداء الاستثمار الأجنبى المباشر (مليون دولار أمريكى)

البيان	2005/2004	2006/2005*	نسبة التغير (%)
صافى تدفقات الاستثمارات للقطاعات غير البترولية، منها:	1361.5	4279.2	214 ▲
.. تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس الأموال المصدرة	925.5	3347.8	261 ▲
.. حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين	419.5	905.7	116 ▲
.. استثمارات عقارية	16.5	25.7	55.7 ▲
صافى تدفقات الاستثمارات فى قطاع البترول	2540.3	1832.2	27.8 ▼
صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر	3901.8	6111.4	56.6 ▲

* بيانات مبدئية.
المصدر: وزارة الاستثمار.

ومن ناحية أخرى زادت نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالى من 4.2% لتصل إلى 5.9%. وكان صافى الاستثمار الأجنبى المباشر قد بلغ فى العام المالى 2006/2005 حوالى 6.1 مليار دولار، أى حوالى 9 أمثال مستواه فى العام المالى 2003/2002، حيث كان قد سجل 0.701 مليار دولار أمريكى فقط، وهو ما يمثل طفرة ملحوظة فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وانعكس الأداء الجيد للاقتصاد المصرى على برنامج الخصخصة، الذى شهد إتمام نحو 60 عملية بيع، لشركات وأصول وحصص، وارتفاع حصيلة عمليات البيع لتصل إلى حوالى 15.07 مليار جنيه مصرى، وذلك فى إطار برنامج إدارة الأصول خلال العام المالى 2006/2005.

عمليات بيع الشركات والأصول والحصص فى إطار برنامج إدارة الأصول
خلال الفترة 2001/2000 - 2006/2005

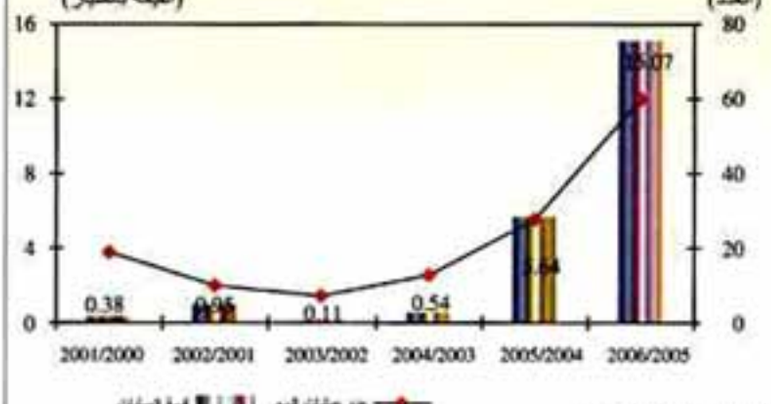

المصدر: وزارة الاستثمار.

تطوير مناخ الاستثمار

تتكاتف الجهود الحكومية لتطوير مناخ الاستثمار، ولذلك قامت حكومة الحزب بتبنى العديد من السياسات والإجراءات خلال العام الحالى، سعياً لجذب المزيد من رؤوس الأموال وضخها فى النظام الاقتصادى، لتوفير المزيد من فرص العمل والارتقاء بمعدلات النمو والأداء الاقتصادى. وقد تمثلت أهم تلك الجهود فى الآتى:

أهم جهود تطوير البيئة التشريعية للنشاط الاستثمارى

- *التعديلات التشريعية على قانون البنك المركزى والجهاز المصرفي والنقد تكفل إعادة الثقة بين المستثمر والجهاز المصرفى، وتطوير أداء الجهاز المصرفى.*
- *صدور القانون رقم (94) لسنة 2005، بتعديل بعض أحكام قانوني ضمانات وحوافز الاستثمار، وقانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة.*
- *صدور القانون رقم (3) لسنة 2005 والخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.*
- *صدور قانون رقم (143) لسنة 2006، بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة.*
- *إنشاء مركز تسوية منازعات الاستثمار، للحد من لجوء المستثمرين للمحاكم الإدارية والمدنية.*

المصدر: وزارة الاستثمار.

- **الإصلاح التشريعى والمؤسسى:** وذلك من خلال إصدار قانون الضرائب على الدخل والذى بمقتضاه تم خفض وتوحيد معدل الضريبة على أرباح الشركات عند مستوى 20%، وتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير ونظام

إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة، وبدء عمل جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. وتعديل التعريفة الجمركية بتخفيضها بمقدار 50% تقريباً، وتخفيض عدد البنود الجمركية من 27 بنداً إلى 6 بنود تيسيراً على المصدرين والمستوردين.

- **تطوير هيئة الاستثمار:** وتشجيع نظام الشباك الواحد ليسمح بتأسيس الشركات فى مدة 72 ساعة كحد أقصى بعد أن كانت تتطلب فى السابق عدة أشهر.

إجمالى الشركات المؤسسة ورؤوس الأموال المصدرة وفقا للتوزيع القطاعى خلال عام 2006/2005

القطاع	عدد الشركات (شركة)	رؤوس الأموال المصدرة (مليون جنيه)
الصناعة	1417	1909
الزراعة	306	467
التشييد	244	1113
السياحة	349	1837
الخدمات	1371	3862
الإجمالى (باستثناء المناطق الحرة)	3687	9188
المناطق الحرة	138	3220
الإجمالى	3825	12408

المصدر: وزارة الاستثمار

- **إتاحة المزيد من الأسواق أمام الصادرات المصرية:** عن طريق إبرام اتفاقية تجارة حرة مع تركيا (ديسمبر 2005)، واتفاقية أغادير بين مصر وتونس والمغرب والأردن لتشجيع التجارة العربية البينية، وبدء التشاور على اتفاقية تجارة حرة مع روسيا، والتشاور مع الاتحاد الأوروبى لمزيد من التحرير للتجارة فى السلع الزراعية، وفتح باب التفاوض حول تحرير التجارة فى الخدمات.

أهم جهود تطوير البيئة المؤسسية والإدارية للنشاط الاستثمارى

- *تطوير أول خريطة الكترونية للمشروعات الاستثمارية العاملة فى مصر، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، بالتطبيق على أربع محافظات هى الفيوم، والقليوبية، وبنى سويف، والمنوفية.*
- *بدء العمل بنظام الشباك الواحد من خلال مجمع خدمات المستثمرين الرئيسى بالقاهرة وتطوير إجراءاته.*
- *افتتاح بوابة الاستثمار على شبكة الإنترنت، كعامل لجذب المستثمرين، من خلال توفير كافة المعلومات والإجراءات اللازمة للاستثمار فى مصر.*
- *تطوير فروع مجمع خدمات الاستثمار بالإسكندرية والإسماعيلية وأسيوط، لتصبح قادرة على تقديم ذات الخدمات التى تقدم بالقاهرة.*
- *اختصار مدة تأسيس الشركات إلى 72 ساعة فقط، وتخفيض رسوم تأسيس الشركات وتطبيق نظام الدفع المركزى من خلال بنك الإسكندرية بحيث يقوم العميل بسداد كافة الرسوم مرة واحدة.*
- *إلغاء شرط الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار عند افتتاح فروع للشركات، وإعادة تشكيل لجان تسوية منازعات الاستثمار.*

المصدر: وزارة الاستثمار

- **ارتفاع أعداد الشركات الجديدة المؤسسة:** حيث بلغ عدد الشركات الجديدة المؤسسة خلال العام المالى 2005/ 2006 نحو 3825 شركة، بقيمة رؤوس

أموال مصدرة بلغت حوالى 12.4مليار جنيه، بينما شملت التوسعات فى الشركات القائمة بالفعل نحو 1002 شركة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها حوالى 33.9 مليار جنيه.

- **زيادة عدد المناطق الصناعية المؤهلة**: حيث تم توسيع نطاق المناطق الصناعية المؤهلة فى أكتوبر عام 2005 بإضافة منطقة جديدة فى وسط الدلتا تضم محافظات الغربية والدقهلية والمنوفية ودمياط، وهو ما سمح باستفادة المناطق الصناعية فى كل من المحلة الكبرى، وشبين الكوم، وطنطا، وقويسنا، ودمياط ومدينة السادات من هذا البروتوكول، فضلاً عن توسيع منطقة القاهرة الكبرى، ومنطقة قناة السويس. وقد وصلت الصادرات للسوق الأمريكى من هذه المناطق خلال عام 2006/2005 إلى 571 مليون دولار.

وتشير نتائج الجهود التى أولتها حكومة الحزب - لتهيئة مناخ موات لمزيد من الاستثمار وخلق فرص عمل - إلى العديد من الإنجازات فى قطاعات من أهمها الصناعة والسياحة والزراعة بصفة عامة، فى بعض المشروعات تحديداً ومنها برنامج القرض الصغير، وبرنامج الألف مصنع، وسوق الأعمال واستصلاح مليون فدان، والسياحة فى مصر، والتى يمكن عرضها فيما يلى:

برنامج القرض الصغير

يُعد قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الآلية الأكثر توليداً لفرص العمل. ومن هنا جاء تطوير دور الصندوق الاجتماعى للتنمية ليتحول من كونه مُعالج للظروف الاجتماعية التى تنشأ عن تحرير الاقتصاد إلى مُساهم فى دفع عجلة التنمية بهدف توفير القروض اللازمة لإنشاء وتشغيل الألاف من المشروعات الصغيرة، ومن ثم توفير عشرات الآلاف من فرص العمل، فضلاً عن توفير التدريب الفنى اللازم.

كما أن مؤسسات أخرى تم دعمها وتشجيعها لتوليد الألاف من فرص العمل فى المشروعات الصغيرة ومنها مشروعات الأسر المنتجة وبنك ناصر الاجتماعى والمشروع القومى لتشغيل الخريجين بالمحافظات ومشروع مساندة المرأة المعيلة، فضلاً عن الدور الذى تقوم به الجمعيات الأهلية فى هذا المجال.

هذا ويتبنى الصندوق الاجتماعى للتنمية مشروع **"توفير 60 ألف قرض سنوياً وتقديم خدمات الدعم الفنى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر"**، والذى ساهم خلال العام الحالى بالآتى:

- تـــوفير حـــوالى 118.7 ألـــف قـــرض للمـشروعات الـصغيرة والمتناهيـة الـصغر، قيمتها 893.5 مليون جنيه.
- تقديم قروض لمشروعات التنمية المجتمعية والبشرية بلغت قيمتها 194.7 مليون جنيه. وتسعى تلك المشروعات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها: تطوير القدرات والمهارات، وتهيئة البيئة والمناخ المناسبين لنمو المشروعات الصغيرة، وتقديم برامج تدريبية تتفق واحتياجات سوق العمل، وتأهيل الشباب للعمل فى الشركات والجهات التى تحتاج إلى عمالة مدرّبة، إضافة إلى تدريب المرأة المعيلة ودعم وتدريب الأسر المنتجة.
- توفير الخدمات غير المالية للمشروعات الصغيرة، من خلال تقديم الدعم الفنى والتسويقى والعمل على حل المشاكل والمعوقات التسويقية والتنظيمية والقانونية التى تواجه هذه المشروعات.

توزيع القروض الصغيرة ومتناهية الصغر
خلال الفترة حتى يونيو 2006

المشروعات	عدد المشروعات (مشروع)	قيمة القروض (مليون جنيه)
الصغيرة	22.024	728
المتناهية الصغر	96.659	165.5
الاجمالى	118.683	893.5

المصدر: الصندوق الاجتماعى للتنمية

برنامج الألف مصنع – وبرنامج سوق الأعمال

وفى سياق الإيمان بأهمية تبنى فكر جديد ومتطور للتنمية الصناعية يتواكب مع أحدث التغيرات العالمية، كان التوجه نحو تشجيع المشروعات الصناعية الكبيرة والعملاقة. وهكذا كان برنامج **"الألف مصنع"** والذى يستهدف تحقيق دفعة صناعية للمشروعات الكبيرة سواء كانت استثمارات جديدة أو توسعات.

مصنع "المصرية لغزل والنسيج" - منية السمنات

وعلى الرغم من أهمية المشروعات الكبيرة -للنهوض بالصناعة المصرية- فلا يمكن إغفال دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهكذا جاء مشروع **"سوق الأعمال"** ليستهدف تمويل 2000 مشروع صغير ومتوسط فى المجالات الصناعية والخدمية. وفيما يلى عرض لأهم ملامح الإنجاز المتحقق خلال العام:

- إنشاء 110 مصنعاً كبيراً (يزيد رأسمال المصنع على 15 مليون جنيه) منها 50 مصنعاً جديداً و60 توسعاً فى المصانع القائمة.

مصنع "الموفق" للبامبرز والمكسرات- منطقة برج العرب

- إنشاء 111 مصنعاً متوسطاً (يتراوح رأسمال المصنع الواحد بين 5-15 مليون جنيه) منها 57 مصنعاً جديداً و54 توسعاً فى المصانع القائمة.
- إنشاء 325 مصنعاً صغيراً (يقل رأسمال المصنع الواحد عن 5 مليون جنيه) منها 191 مصنعاً جديداً و134 توسعاً فى المصانع القائمة.

هذا وقد بلغ إجمالى قيمة الاستثمارات الموجهة لإنشاء المصانع الجديدة وتنفيذ أعمال التوسعات فى المصانع القائمة حوالى 8.8 مليار جنيه. وقد ساهمت تلك الاستثمارات فى توليد نحو 71 ألف فرصة عمل دائمة.

وسعياً إلى رفع القدرة التنافسية للصناعة المصرية تعمل حكومة الحزب جاهدة لتحقيق مجموعة من الإنجازات على عدة محاور عمل، لتحقيق انطلاقة فى مختلف القطاعات الصناعية، ومن بين تلك الجهود الآتى:

أهم مؤشرات تطور برنامج الألف مصنع وسوق الأصل (2006/2005)

البيان	المصانع التي بدأت الإنتاج	التوسعات في المصانع القائمة	الإجمالى العام
برنامج "الألف مصنع" كبير (أكثر من 15 مليون جنيه)	50	60	110
برنامج "سوق الأعمال" متوسط (5-15 مليون جنيه)	57	54	111
برنامج "سوق الأعمال" صغير (أقل 5 مليون جنيه)	191	134	325
إجمالي الاستثمارات (مليار جنيه)	3.4	5.4	8.8
فرص العمل الدائمة الجديدة (بالألف)	29	42	71

المصدر: هيئة التنمية الصناعية.

- **مشروع تنمية الصعيد:** تم إعداد حزمة من الحوافز لتشجيع الاستثمارات فى محافظات الصعيد. ويجرى إنشاء مؤسسة لتنمية الاستثمار فى الصعيد، يشارك فيها القطاع الخاص، وتقوم بالإعداد لها هيئة الاستثمار. وتتخذ هذه المؤسسة من أسيوط مركزاً لنشاطها، وتكون لها فروع فى قنا وسوهاج والمنيا. وتسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فى الآتى:
  - معالجة مشكلات التسويق والتوزيع الجيد للمنتجات الزراعية والصناعية.
  - توفير الاحتياجات التمويلية لمستثمرى الصعيد من خلال أنظمة التأجير التمويلى.
  - مواجهة صعوبة نقل العاملين من المناطق السكنية إلى المناطق الصناعية.

- توفير القدرات التخزينية للمواد الغذائية التى يفتقدها المنتجون بالصعيد.
- المساهمة فى تأسيس مشاريع تصنيع غذائي وفقاً للمحاصيل الرئيسية.
- إنشاء مجموعة ورش حديثة لمنتجات الحرف التقليدية وتسويقها.
- بناء وشراء وإعادة تأهيل ثلاثة فنادق من ذات المستوى فوق المتوسط (ثلاث أو أربع نجوم) فى أسيوط والمنيا ومدينة قنا وسوهاج.

- **تشجيع إقامة مناطق صناعية جديدة بمشاركة القطاع الخاص:** حيث يجرى طرح حوالى 28 مليون متر مربع للقطاع الخاص لتنمية مناطق صناعية جديدة بالمحافظات بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 3.5 مليار جنيه، تتيح إنشاء مشروعات استثمارية بتكلفة تصل إلى 15 مليار جنيه. كما شهدت المناطق الصناعية تأسيس 210 شركة جديدة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها 130 مليون جنيه.

الشركات المؤسسة ورؤوس الأموال المصدرة فى المناطق الصناعية خلال عام 2006/2005

المحافظة (عدد المناطق)	عدد الشركات	رؤوس الأموال المصدرة (بالمليون جنيه)
الدقهلية (2)	39	16
المنوفية (1)	33	14
بنى سويف (3)	30	36
أسيوط (5)	20	10
سوهاج (4)	14	8
كفر الشيخ (1)	14	7
الفيوم (1)	13	5
المنيا(1)	12	5
باقى المناطق الصناعية	35	29
إجمالى المناطق الصناعية	210	130

المصدر: وزارة الاستثمار

- **تطبيق مناهج تنمية صناعية جديدة ومنها المناطق الصناعية المتخصصة:** وبالفعل بدأ أول تجمع صناعى يُدار بواسطة القطاع الخاص فى مدينة برج العرب (محافظة الإسكندرية) على مساحة تبلغ 250 ألف متر مربع. ويضم هذا التجمع عدداً من المستثمرين المصريين والأجانب من إيطاليا وتركيا والهند فى مختلف مراحل صناعة الغزل والصباغة والنسيج والملابس الجاهزة. وتصل التكلفة الاستثمارية للشركات التى تقدمت للالتحاق بالعمل فى المنطقة إلى حوالى 120 مليون دولار.
- **توفير الأراضى للاستثمارات الصناعية:** من خلال وضع نظام متكامل لتخصيص الأراضي الصناعية يستهدف تنظيم ورفع كفاءة استغلال الأراضى، واستحداث نظم لتيسير طرق السداد بالنسبة للأراضي الصناعية، تمنح المستثمر إمكانية السداد على 10 سنوات بدلاً من 4 سنوات، والسماح بزيادة نسبة البناء على الأراضي الصناعية من 50% إلى 65% مما أدى إلى انخفاض تكلفة الأرض للمستثمر بنحو 25%، وإنشاء صندوق لدعم الأراضى الصناعية يستهدف دعم الأراضى فى الصعيد وسيناء والوادى الجديد وتذليل العقبات أمام

مشروعات الشباب، حيث تم تخصيص 610 قطعة أرض بمساحة 5.6 مليون ألف متر مربع.

- **برنامج التنمية التكنولوجية:** حيث تم إنشاء 9 مراكز تكنولوجية جديدة فى محافظات مصر من بينها محافظات القاهرة، ودمياط، والإسكندرية، وأسيوط، والغربية، والمنيا، والبحر الأحمر، وتهدف هذه المراكز إلى تعظيم التنافسية المحلية والدولية للقطاعات الصناعية والتصديرية المصرية.

نتائج أعمال مراكز نقل التكنولوجيا عام 2006

المجال	الشريك الأجنبى	عدد الاختبارات	عدد الشركات المستفيدة
تكنولوجيا الرخام والجرانيت	ايطاليا	20	30
تكنولوجيا البلاستيك	ايطاليا	220	25
تكنولوجيا صناعة الجلود	أسبانيا	-	37
التصميمات والموضة	ايطاليا	-	25
الصناعات التقليدية والإبداعية	ايطاليا	-	8
تكنولوجيا الصناعات الغذائية	النمسا	11	17
تكنولوجيا الإنتاج الأنظف	الدنمارك	20	45
تكنولوجيا الأثاث	أسبانيا	-	30
المركز المصرى اليابانى للإنتاجية الشاملة	اليابان	-	10

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

- **برنامج قومى للجودة:** تم توفيق 3000 مواصفة مصرية تمثل 90% من عدد المواصفات المصرية. وتعريب 500 مواصفة، وكذلك تأهيل 210 معمل اختبار ومعايرة، واعتماد 50 معمل اختبار ومعايرة.

- **تنمية ومساندة الصادرات:** تم توقيع عقدين بين شركة ضمان الصادرات ومركز تحديث الصناعة على ضمان صادرات الملابس الجاهزة والصادرات الخشبية، بما من شأنه أن يسهم فى زيادة الصادرات بنحو 50 مليون دولار، ومن المستهدف توقيع عقود مماثلة مع كافة المجالس التصديرية الأخرى، كما تمت زيادة موارد صندوق تنمية الصادرات.

أداء أفضل للصادرات المصرية ...

- *تحقيق الميزان الجارى فائضا قدره 2.1 مليار دولار خلال العام الحالى.*
- *ارتفاع قيمة الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبى بنحو 45% لتصل إلى حوالى 5.1 مليار دولار أمريكى فى العام الحالى.*
- *ارتفاع قيمة الصادرات إلى الدول العربية لتسجل 1.6 مليار دولار أمريكى فى العام الحالى، مرتفعة بنحو 22.4% مقارنة بالعام السابق.*
- *ارتفاع الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى 4.6 مليار دولار أمريكى فى العام الحالى، مرتفعة بنحو 25% مقارنة بالعام السابق.*
- *ارتفاع معدل نمو الصادرات السلعية ليصل إلى 34% فى العام الحالى.*
- *ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية إلى الإنتاج الصناعى بنحو 2.3% لتصل إلى 15.8% فى العام الحالى مقابل 13.5% فى العام السابق.*

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

- **برنامج التدريب المهنى والفنى الصناعى:** تبنت حكومة الحزب مشروعاً قومياً للتأهيل الفنى والتدريب المهنى لربط التدريب باحتياجات القطاعات الاقتصادية فى سوق العمل، بالإضافة إلى مراجعة البرامج والمناهج التدريبية بما يتفق مع احتياجات سوق العمل، والتأكد من التأهيل الكافى للمدربين القائمين بعملية التدريب. فضلاً عن بناء وتدعيم الجهات التدريبية المختلفة مثل مراكز التدريب والمدارس الثانوية الصناعية.

وفى هذا الإطار تم إطلاق المشروع القومى لتطوير منظومة التعليم الفنى والتدريب المهنى وربطها بسوق العمل، وتم بدء أول تجربة فى قطاع الملابس الجاهزة لتدريب وتوظيف 12 ألف عامل فى قطاع الملابس كمرحلة أولى، يتبعها مرحلة ثانية تستهدف 15 ألف عامل.[1] وإطلاق مشروع تنمية المهارات بالتعاون مع البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى. كذلك تم إنشاء مجلس التدريب الصناعى يختص بالإشراف على كافة البرامج والأنشطة الخاصة بالتدريب الفنى والمهنى والتنسيق بينها.

المنتدى الاقتصادى العالمى يؤكد تحسن ترتيب مصر وفق مؤشر تنافسية النمو العالمى:

- *تحسن ترتيب مصر وفقاً لمؤشر التنافسية، حيث جاءت مصر فى المرتبة 53 فى عام 2005 (ضمن 117 دولة) مقارنة بالمرتبة 62 في عام 2004 (ضمن 104 دولة).*
- *ارتفع ترتيب مصر فى المؤشرات الفرعية الثلاثة المتضمنة بمؤشر تنافسية النمو وهم مؤشرى كفاءة وحداثة المؤسسات العامة، ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلى، بالإضافة إلى مؤشر الاستعداد التكنولوجى.*

ترتيب مصر في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية النمو

المؤشر	2004	2005
الاستعداد التكنولوجي	65	58
كفاءة وحداثة المؤسسات العامة	70	53
بيئة الاقتصاد الكلي	57	55

المصدر: المنتدى الاقتصادى العالمى، تقرير التنافسية العالمى، 2005-2006.

[1] كما تجدر الإشارة على أنه من المزمع البدء فى استهداف أربعة قطاعات أخرى وهى الصناعات الهندسية؛ والغذائية؛ ومواد البناء؛ والأخشاب والأثاث.

برنامج القرية الجديدة... استصلاح مليون فدان فى الصحراء

تولى حكومة الحزب أولوية للسياسات الرامية إلى توسيع المساحة المأهولة والخروج من الوادى الضيق، فى إطار تنفيذ برنامج القرية الجديدة، يجرى العمل على عدد من المشروعات من بينها مشروع "**إنشاء 400 قرية فى الظهير الصحراوى**"، والذى من شأنه أن يساعد على توطين الأسر فى هذه القرى. وفى ذلك السياق، تم إعداد المخططات التفصيلية لنحو 21 قرية فى 7 محافظات بالوجه القبلى، ومنها على سبيل المثال قرى مركز سمسطا، والفشن، وبيا فى محافظة بنى سويف.

توزيع قرى الظهير الصحراوى التى تم إعداد مخططاتها التفصيلية عام 2006/2005

المحافظة	العدد
الفيوم	3
بنى سويف	3
المنيا	3
أسيوط	3
سوهاج	3
قنا	3
أسوان	3
الإجمالى	21

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

واستكمالاً لمسيرة تنمية الأراضى الصحراوية واستصلاحها، شهد العام الحالى عدد من الانجازات منها، الانتهاء من أنشطة استصلاح حوالى **64.5 ألف فدان** فى الصحراء. كما أنه جارى العمل فى نحو 36 مشروعاً فى العديد من محافظات الجمهورية، ويُتوقع الإنتهاء من هذه المشروعات على فترات مختلفة بدءاً من عام 2006 وحتى عام 2011.

مشروعات استصلاح الأراضى المستهدف الإنتهاء منها حتى عام 2008

المحافظة	اسم المشروع	إجمالى مساحة الأرض المستهدف استصلاحها (ألف فدان)	تاريخ الانتهاء المتوقع
السويس والإسماعيلية	شرق السويس	40	2008
الإسماعيلية والشرقية وبورسعيد	غرب ترعة السلام	40	2007
مطروح	الحمام والضبعة والعلمين	42	2008
قنا	المراشدة الجديدة	25	2007
أسوان	وادى الصعايدة	30	2008
أسوان	وادى النقرة	55.5	2007
الوادى الجديد	الفرافرة	30	2008

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

وتفعيلا لضيغ التعاون والمشاركة بين المستثمرين واصحاب الحيازات الصغيرة فى عمليات الادارة والانتاج، جارى إنشاء شركة مساهمة من المستثمرين ذوى الخبرة فى مجالات استغلال واستصلاح الأراضى الجديدة وإتاحة الفرصة لهذه الشركات للمشاركة فى خطة التوسع الأفقى بمساحات تتراوح بين 2000 إلى 5000 فدان أو أكثر، وعلى أن يتكون رأسمال الشركة من أسهم يملك المستثمر نسبة تتراوح بين 60% إلى 70% منها، وتمليك الشباب نسبة تتراوح بين 30% إلى 40% من هذه الأسهم.

برنامج السياحة فى مصر

تتبنى حكومة الحزب عدداً من المشروعات التى تستهدف الارتقاء بمكانة مصر السياحية، ومنها مشروع **"إنشاء 750 فندقاً وقرية سياحية جديدة"**، والذى يستهدف زيادة عدد الغرف الفندقية من حوالى 150 ألف غرفة إلى 240 ألف غرفة والوصول بعدد السائحين الوافدين إلى حوالى 14 مليون سائح عام 2011. وفيما يلى أهم الانجازات التى تمت:

- بلغ عدد الليالى السياحية نحو 92.6 مليون ليلة سياحية خلال العام المالى 2006/2005، مقارنة بنحو 85.7 مليون ليلة سياحية عام 2005/2004، وبزيادة قدرها 7.1 مليون ليلة سياحية.
- إنشاء 103 فندقاً جديداً (92 فندقاً ثابتاً و11 فندقاً عائماً)، بالإضافة إلى تطوير 76 فندقا قائماً، منها 74 فندقاً ثابتاً، وفندقان عائمان.
- بلغ إجمالى الطاقة الفندقية الجديدة الإضافية التى دخلت التشغيل نحو 15.373 ألف غرفة فندقية جديدة.
- بلغت قيمة التكلفة الاستثمارية للطاقة الفندقية الجديدة والتى دخلت حيز التشغيل خلال العام نحو 4.61 مليار جنيه.

تنويع وتنمية المقاصد السياحية ...

- *تتواصل جهود الدولة نحو تطوير المقاصد السياحية الحالية، وإقامة مقاصد سياحية متكاملة جديدة، كما تمضى الدولة قدماً فى تنويع ما يقدمه القطاع السياحى من خدمات والارتقاء بجودتها.. فضلاً عن الجهود التى تبذل لفتح أسواق جديدة للسياحة الوافدة مع الجهود الموازية لتشجيع السياحة الداخلية وتنشيط برامجها، فى إطار يراعى إتاحة مساحة متزايدة للقطاع الخاص.*
- ***المتحف المصرى الكبير:** أحد المشروعات العملاقة التى تقوم بها مصر، وهو مشروع اقتصادى وحضارى كبير، حيث يعد بمثابة مؤسسة اقتصادية حضارية وثقافية سيكون لها أبلغ الأثر محلياً وإقليمياً ودولياً، وسيقام المشروع على مساحة 117 فدانا، إلى جانب إقامة العديد من الأنشطة التجارية والاقتصادية التى تخدم المتحف ويخدمها المتحف.*
- ***مشروع سيدى عبد الرحمن:** يهدف هذا المشروع السياحى العملاق لتطوير وتعمير المنطقة وتحويل الساحل الشمالى الى منتجع سياحى عالمى يوفر 3000 غرفة فندقية ويضم المشروع العملاق ملاعب جولف ومارينا على مستوى عالمى وأنشطة رياضية وترفيهية ومراكز تجارية وإسكان سياحى.*

المصدر: وزارة السياحة، ووزارة الثقافة، ووزارة الاستثمار.

تطور عدد الليالى السياحية
خلال الفترة 2001/2000 - 2006/2005

المصدر: وزارة السياحة.

برنامج البترول والغاز الطبيعى

يمثل قطاع البترول والغاز الطبيعى أحد القطاعات الاقتصادية التى تعتمد عليها مصر فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُشكل الغاز الطبيعى والبترول مصدرين هامين لتغطية احتياجات مصر من الطاقة، ولهذا القطاع أهميته أيضاً فى توفير العملات الأجنبية. بالإضافة إلى الجاذبية التى يتمتع بها هذا القطاع فى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالى توفير فرص العمل فى مشروعات هذا القطاع.

خط الغاز العربى

وفى هذا السياق، سجلت جهود حكومة الحزب عدداً من الانجازات على مستوى قطاع البترول والغاز الطبيعى ومنها:

- ارتفاع كمية إنتاج الزيت الخام والمكثفات والبوتاجاز والغازات الطبيعية بنحو 24% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى حوالى 72 مليون طن.
- تشغيل المرحلة الثانية من خط الغاز العربى من ميناء العقبة حتى مدينة الرحاب الأردنية قرب الحدود الأردنية-السورية بطول 395 كيلو متر.
- ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعى بنحو 50.6% ليسجل 38.4 مليون طن فى العام الحالى، مقارنة بحوالى 25.5 مليون طن فى العام السابق.
- ارتفاع صادرات البترول الخام والمنتجات البترولية والغاز الطبيعى غير شاملة حصة الشريك الأجنبى لتصل إلى 9.4 مليار دولار عام 2006/2005، مقارنة بحوالى 5.4 مليار دولار للعام المالى 2005/2004.
- افتتاح مجمع إدكو لإسالة الغاز الطبيعى (الوحدة الأولى والثانية) بطاقة إنتاجية بلغت 5 بليون متر مكعب سنوياً وحدة، بهدف تصدير الغاز المسال إلى كل من فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وايطاليا.

برنامج الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تلعب الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً هاماً فى تطوير وتحديث القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما تساهم فى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن هذا المنطلق تُولى حكومة الحزب اهتماماً كبيراً بهذا القطاع الواعد، حيث تقوم بتهيئة المناخ الملائم لإنشاء الشركات العاملة فى هذا المجال، كما تسعى باستمرار للارتقاء بمستوى العاملين بهذا القطاع باعتبارهم المكون الأساسى له.

وجاءت أهم الجهود التى بذلتها الدولة خلال عام 2006/2005 فى هذا المجال على النحو التالى:

- منح ترخيص تحالف شركة "اتصالات" الإماراتية لتأسيس شبكة المحمول الثالثة في مصر، بلغت قيمة رخصتها 16.7 مليار جنيه، ويأتى هذا المشروع فى إطار سعى الدولة نحو توفير أعلى مستوى من خدمات الاتصالات بالإضافة إلى توفير الخدمات بأسعار تنافسية تخدم المواطن بالدرجة الأولى.
- طرح 20% من أسهم الشركة المصرية للاتصالات فى ديسمبر 2005 بقيمة 5.25 مليار جنيه وبمشاركة مصرية وعالمية كبيرة.
- ارتفاع أعداد الشركات التى تعمل فى مجال تكنولوجيا المعلومات بنحو 11% لتصل إلى 1801 شركة، مقارنة بـ 1625 شركة فى العام السابق.

مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- *ارتفاع أعداد نوادى تكنولوجيا المعلومات بنحو 10.2% لتصل إلى 1368 ناديا.*
- *زيادة صادرات مصر من تكنولوجيا المعلومات لتصل الى 250 مليون دولار.*
- *إضافة مائتي شركة جديدة فى مجال تكنولوجيا المعلومات أكثر من نصفها من الشركات الصغيرة والمتوسطة، توفر ما يزيد على خمسة آلاف فرصة عمل جديدة.*
- *تدريب 20 ألف متدرب على أسس تكنولوجيا المعلومات من شباب الخريجين ليصل إجمالى المتدربين إلى 134 ألف متدرب.*
- *تدريب ثلاثة آلاف متدرب من خريجى الجامعات المصرية ببرامج التدريب المتخصص بالتعاون مع القطاع الخاص المصرى ليصل عدد الحاصلين على تدريب تخصصى الى 24 ألف متدرب.*

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- الانتهاء من المرحلة الثالثة من القرية الذكية كأول منطقة أعمال تكنولوجية فى مصر باستثمارات تزيد عن المليار جنيه، والتخطيط لمرحلة جديدة تشمل الحى المالى بالتعاون مع وزارة الاستثمار.
- تنفيذ خطة متكاملة لتطوير الهيئة القومية للبريد من خلال تطوير وميكنة 400 مكتب جديد لتقديم الخدمات الجماهيرية، وخدمات الحكومة الالكترونية بالتعاون مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية، مع زيادة مدخرات صندوق التوفير بحوالى عشرة مليارات جنيه ليصل الى 44 مليار جنيه.
- بدء تنفيذ المرحلة الأولى للمشروع القومى لميكنة السجل العينى للأراضى الزراعية فى أربعة محافظات بالتعاون مع وزارة الرى ووزارة العدل.

3 حياتك أفضـــــل

مستوى معيشة أفضل للفئات محدودة الدخل

" تسعى إلى رفع المعاناة والهموم الملقاة على عاتق المواطن ... وتحقيق مستوى معيشة أفضل للفئات محدودة الدخل."

من البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية

سبتمبر 2005

سعياً إلى تحقيق مستوى معيشة أفضل - للمواطن- تضع حكومة الحزب نصب أعينها توفير حياة كريمة تُقدَّم فيها رعاية صحية متكاملة، من خلال استكمال البنية الأساسية بمستوياتها المختلفة والتحديث المستمر لها وتطوير أساليب تقديم الرعاية المجانية لغير القادرين، وتنمية قدرات ومهارات العاملين فى مجال الخدمات الطبية.

كذلك تتكاتف الجهود للارتقاء بمستوى التعليم، الذى يُعد عنصراً حاكماً للتقدم الاقتصادى والاجتماعى. ومن ثم كانت الجهود الحثيثة للدولة بهدف النهوض بمستوى التعليم، كأحد أولويات العمل الوطنى. ولعل ذلك يتأتى من خلال تطوير أركان العملية التعليمية الثلاثة، التى تتمثل فى: المُعلم، البنية الأساسية للمدارس، والمناهج التعليمية.

وكذلك تسعى حكومة الحزب إلى توفير المسكن الملائم للفئات ذات الدخل المنخفض، فضلاً عن تخطيط القرى المصرية حفاظاً على الأرض الزراعية. كما تعمل جاهدةً على تقنين أوضاع المناطق العشوائية، ومدها بالمرافق اللازمة لخدمة المقيمين فيها، بالإضافة إلى توفير المياه النقية الصالحة للشرب، ومد خدمات الصرف الصحى.

تأتى كذلك جهود حكومة الحزب فى إعادة هيكلة نظام تقديم خدمات النقل والمواصلات بصورها المختلفة، وإعادة هيكلة الهيئات العاملة فى هذا المجال، ومراعاة البعد الاجتماعى فى تسعير هذه الخدمات لتتمشى مع إلتزام الدولة بمراعاة الفئات محدودة الدخل. فضلاً عن توفير وسائل نقل منخفضة التكلفة وتطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية، وكذا تنفيذ الخط الثالث لمترو الأنفاق. بالإضافة إلى إتاحة المجال أمام القطاعين الخاص والأهلى للارتقاء بمستوى النظافة فى كل من المناطق الحضرية والريفية, وذلك بتشجيع إنشاء شركات للنظافة ودعم جمعيات التنمية للمشاركة فى هذا النشاط ، فضلاً عن مد مظلة عملها لتشارك فى الرقابة والإشراف على منظومة النظافة.

تأمين صحى لكل مواطن

تتبنّى حكومة الحزب رؤية جديدة لإصلاح منظومة الرعاية الصحية والتأمين الصحى، تقوم على وضع قواعد مؤسسية متطورة تحقق التغطية الشاملة للخدمات الصحية، وتضمن عدالة توزيعها والارتقاء بجودتها، بما يضمن مشاركة كافة الفئات فى تكلفة الخدمات الصحية، على نحو مستقر ودائم، وفى ذات الوقت تحمى محدودى الدخل.

مستشفى التأمين الصحى بالمنصورة

تُقدّم حكومة الحزب مشروع **"تطوير هيئة التأمين الصحى من الناحيتين المالية والإدارية ووضع نظام تأمين صحى إجتماعى جديد"** يستهدف الارتقاء بأداء هذه الهيئة، وضمان توافر المصادر المالية اللازمة لها لتوفير الخدمات الصحية المناسبة. وفى هذا الصدد فقد تم الانتهاء من صياغة الخطة المبدئية للفصل الإدارى بين تقديم خدمة التأمين الصحى وتمويلها، إلى جانب البدء فى إعداد مشروع تعديل قانون التأمين الصحى.

التوزيع الجغرافى للمستشفيات التى تمّ الانتهاء من تطويرها خلال عام 2006/2005

المحافظة	عدد المستشفيات (مستشفى)	الطاقة الاستيعابية للمستشفى (سرير)
الدقهلية	8	1911
القليوبية	8	1300
القاهرة	6	3763
جنوب سيناء	5	275
الشرقية	4	1261
باقى المحافظات	60	22858
إجمالى الجمهورية	91	42948

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

وسعياً نحو الوصول بالخدمات العلاجية المناسبة إلى جميع المواطنين، تسعى حكومة الحزب إلى **"تطوير الخدمات العلاجية"**، من خلال تحديث البنية الأساسية للمستشفيات، بما يشمل المبانى والتجهيزات الطبية، وكذا الارتقاء بالعنصر البشرى من خلال التدريب الفنى المتخصص والتدريب الإدارى.

فمن أجل الوصول بالخدمات العلاجية لجميع المناطق، تم تنظيم العديد من **القوافل الطبية العلاجية** لخدمة الفقراء ومحدودى الدخل. تهدف هذه القوافل إلى توفير الاحتياجات الصحية للمجتمع وذلك من خلال توفير فرق طبية من ذوى الكفاءات والخبرة العالية، وتوفير الخدمات التشخيصية والمعاونة مثل المعمل والأشعة والصيدلية. وفى هذا الصدد، فقد تمّ علاج أكثر من 50 ألف مواطن فى أقل من ثلاثة أشهر مجاناً فى أكثر من ثمانية محافظات، ومتابعة علاجهم بالمستشفيات.

وفى مجال إنشاءات وتطوير الوحدات الصحية، تم الإنتهاء من تطوير العديد من وحدات صحة الأسرة فى محافظات مختلفة، بالإضافة إلى تطوير وإنشاء 21 منشأة صحية فى المناطق العشوائية المحرومة بالريف بـ 11 محافظة منها الدقهلية، كفر الشيخ، الشرقية، المنيا، بورسعيد، الغربية، شمال سيناء.

تطوير الخدمات العلاجية

- *بلغت النفقات المخصصة للعلاج على نفقة الدولة حوالى 1.57 مليار جنيه، استفاد منها حوالى 1.39 مليون مواطن.*
- *تنفيذ 28 قافلة طبية فى 11 محافظة، تم خلالها علاج 50 ألف مواطن فى محل إقامتهم، فى إطار عمل القوافل الطبية لعلاج الفقراء ومحدودى الدخل، خلال 3 أشهر فى أكثر من 8 محافظات. وإصدار 2.9 ألف قرار علاج على نفقة الدولة للمرضى المترددين على القوافل الطبية بإجمالى تكلفة 2.5 مليون جنيه.*
- *تطوير 416 وحدة صحية بتكلفة 300 مليون جنيه.*
- *تطوير وإنشاء 71 وحدة صحة أسرة فى محافظات الإسكندرية والمنوفية والسويس.*
- *تطوير واحلال عدد 21 منشأة صحية فى المناطق العشوائية المحرومة بالريف بمحافظات المنوفية، الدقهلية، كفر الشيخ، الشرقية، المنيا، القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، بورسعيد، الغربية، شمال سيناء.*
- *تجهيز عدد 23 منشأة صحية في محافظات (القاهرة، بورسعيد، الإسماعيلية، المنوفية، البحيرة، الأقصر، الوادي الجديد، البحر الأحمر، الإسكندرية، الغربية، الدقهلية ، الشرقية، شمال سيناء).*
- *تدريب 6564 طبيب وممرضة على خدمات وبرامج الرعاية الصحية الأساسية.*
- *خفض سعر علاج فيروس (سى) من حوالى 1300 جنيه إلى 480 جنيها.*

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

كما تم تطوير أقسام النساء والولادة بمحافظات مختلفة مثل مستشفيات (ساحل سليم، أبوتيج) بمحافظة أسيوط. بالإضافة إلى تجهيز 23 منشأة صحية فى عدد من المحافظات منها البحيرة، الأقصر، الوادي الجديد، البحر الأحمر، الدقهلية، شمال سيناء.

وحرصاً من حكومة الحزب على تحسين مستوى الخدمة، تم زيادة الرواتب لما يقرب من 75 ألف من العاملين بوزارة الصحة والسكان فى الوحدات الصحية الريفية بجميع أنحاء الجمهورية. فبالنسبة للأطباء، فقد تم زيادة رواتبهم بما يتراوح بين 100% إلى 600%، بينما تراوحت نسبة الزيادة فى رواتب فئة الممرضين ما بين 50% إلى 250%. وتقدر التكلفة السنوية لتلك الزيادة بحوالى 165 مليون جنيه سنوياً.

تطور مؤشرات صحة المواطن المصرى

- *ارتفاع قيمة الإنفاق العام على الصحة بنحو 11.4% لتصل إلى 9.1 مليار جنيه فى العام الحالى، مقارنة بنحو 8.21 مليار جنيه فى العام السابق.*
- *انخفاض معدل وفيات الأمهات إلى 63 لكل مائة ألف مولود حى عام 2005.*
- *انخفاض معدل وفيات الرضع إلى 33 لكل 1000 مولود حى عام 2005.*
- *ارتفاع نسبة الولادات بمعرفة الفريق الصحي المدرب إلى 74.2%، وزيادة نسبة الولادات في مؤسسات صحية إلى 56%.*
- *زيادة عدد وحدات العناية المركزة لحديثي الولادة إلى 224 وحدة، وزيادة عدد الحضانات إلى 2018 حضانة.*
- *بلغت نسبة تغطية المواليد ببرنامج الاكتشاف المبكر لنقص هرمون الغدة الدرقية إلى أكثر من 85% .*

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى تقريره الخاص عن التنمية البشرية فى مصر:

- *استطاعت مصر خفض معدلات وفيات الأطفال لتصل مبكراً إلى المعدل المستهدف تحقيقه عام 2015 وفقاً لالتزام مصر بتحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة.*
- *ارتفع توقع العمر عند الميلاد إلى 69.8 عاماً.*

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، 2005.

الارتقاء بمستوى التعليم

تسعى حكومة الحزب إلى الارتقاء بمستوى التعليم فى مصر، من خلال إنشاء مدارس جديدة، ورفع المستوى العلمى للمدرسين، وإدخال التكنولوجيا الحديثة للمدارس.

ففى سبيل توفير المدارس للطلاب فى جميع أنحاء الجمهورية، تقوم حكومة الحزب بتنفيذ مشروع "**إنشاء 3500 مدرسة** " والذى يستهدف الوصول إلى المناطق ذات الكثافة المرتفعة فى الفصول، من خلال التوسع فى بناء المدارس بها، وفى هذا الصدد، تم الانتهاء من إنشاء 499 مدرسة جديدة، سيتم العمل بها مع بداية العام الدراسى 2007/2006، وذلك بمعدل 6328 فصلاً على مستوى الجمهورية.

المدرسة النموذجية بشربين- محافظة الدقهلية
أنشئت فى النصف الأول من عام 2006

وحرصاً على النهوض بمستوى المناهج التعليمية، ومستوى الكوادر التعليمية، جاءت أهم الجهود نحو تنفيذ ذلك خلال العام 2006/2005 كالتالى:

- الارتقاء بالمهارات الفنية لنحو 405 ألف متدرب، من خلال 294 برنامجاً تدريبياً، قامت بتقديمه 5 جهات تدريب منفذة وداعمة. ومن بين الجهات التدريبية الداعمة: البنك الدولى والاتحاد الأوروبى، وهيئة المعونة الأمريكية، وهيئة المعونة الكندية، واليونيسيف. كما تم عقد اتفاقيتين مع هيئتى المعونة الأمريكية والكندية لتنفيذ برنامج جوائز الامتياز المدرسى، بهدف رفع مستوى المعلمين.
- تطوير المهارات الإدارية لنحو 42 ألف متدرب، من خلال 312 برنامج تدريبى.
- الانتهاء من تخفيض مناهج التدريس فى الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية.

الارتقاء بالخدمات التعليمية

- ***إنشاء 300 مدرسة حكومية جديدة.***
- ***إنشاء 100 مدرسة خاصة جديدة.***
- ***حوالى 17.1 مليون طالب مقيد فى التعليم قبل الجامعى فى العام المالى الحالى.***
- ***تحويل 5 فروع جامعات إلى جامعات مستقلة فى كل من محافظة بنها، الفيوم، بنى سويف، كفر الشيخ، سوهاج.***
- ***إنشاء 26 كلية جديدة، منها 20 كلية فى جامعات جديدة، و6 كليات فى جامعات قائمة.***
- ***50 % نسبة الإناث المقيدات فى التعليم العالى والجامعى إلى إجمالى المقيدين خلال العام الحالى.***

المصدر: وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى.

- تحديد مواصفات أدلة المعلم لكل من الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية والصف الأول الثانوى.
- إصدار قانون إنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد فى التعليم رقم 82 لسنة 2006، وقد تم البدء فى تشكيل مجلس إدارة الهيئة على أن ينتهى ذلك فى ديسمبر 2006. كما تم البدء فى إعداد اللائحة التنفيذية للهيئة، ليبدأ تطبيقه على المدارس والجامعات خلال العام الدراسى الحالى.

وباعتبار المُدرس أحد دعائم العملية التعليمية، ونظراً لانخفاض مستويات الأجور الحالية لفئة المعلمين، فإن حكومة الحزب تسعى إلى "**رفع الأجور الأساسية**

للعاملين بالجهاز التعليمى طبقاً للبرنامج الخاص بالجهاز الإدارى". وفى سياق العمل لتنفيذ ذلك، تم الانتهاء من دراسة التصور العام لكادر المعلمين وحساب الاعتمادات المالية تمهيداً لعرضه على مجلس الشعب فى الدورة البرلمانية المقبلة. ومن المخطط أن يستفيد من هذا المشروع حوالى 997 ألف معلم بالجهاز التعليمى، على أن يتم زيادة الأجور بنحو 50% فى السنة الأولى، بتكلفة تبلغ حوالى 1.2 مليار جنيه.

الإسكان

تهدف حكومة الحزب إلى تحقيق التوازن المستدام بين طموحات المواطن المعيشية فى السكن الملائم فى المكان الذى يختاره، لمواجهة الزيادة السكانية المستمرة، وبين التوسع فى النشاط الاقتصادى وتوفير الخدمات اللازمة، مع الحفاظ على نمط صحى ومناسب للمواطن، وعدم الإخلال بالتوازن البيئى أو التسبب فى إهدار الأراضى.

وفيما يخص توفير المسكن الملائم لجميع الفئات تسعى حكومة الحزب إلى **"إنشاء نصف مليون وحدة سكنية"**، بمشاركة القطاع الخاص، وذلك بهدف توفير الوحدات السكنية لمحدودى الدخل من المواطنين، خاصة الشباب، والتيسير على المواطنين فى الحصول على المسكن الملائم. ولقد شهد عام 2006/2005 عدداً من الإنجازات التى تمت فى هذا المشروع والتى كان بينها:

المساكن المنفذة والجارى تنفيذها خلال عام 2006/2005

البيان	المنفذ	جارى التنفيذ	نسبة المنفذ إلى المستهدف (%)
تمليك	21453	44289	25

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

مدينة الشروق

- الانتهاء من إنشاء 21.5 ألف وحدة سكنية للتمليك، فى العديد من المحافظات والمدن العمرانية الجديدة، بالإضافة إلى البدء فى إنشاء نحو 44.3 ألف وحدة.
- تسليم 19.1 ألف وحدة سكنية، وهو ما يمثل نحو 89% من إجمالى الوحدات التى تم إنشاؤها.
- تسليم 305 وحدة إسكان للشباب ومحدودى الدخل بنظام التمويل العقارى بأقساط على 30 عام، وجارى تسليم 3779 وحدة سكنية.
- البدء فى إنشاء نحو 500 وحدة سكنية "بيت العائلة" كمرحلة تجريبية فى مدينة السادس من أكتوبر.

- تخصيص حوالى 2016.2 فداناً للشركات والمصانع، لبناء نحو 75.9 ألف وحدة سكنية بالمدن العمرانية الجديدة للعاملين بها.

وفى إطار الحرص على توفير الخدمات الأساسية للمناطق العشوائية وتطويرها بما يساعد على إعادة الصورة الحضارية للمدن المجاورة لتلك المناطق العشوائية - والتى تتركز حول المدن الكبرى مثل القاهرة الكبرى والإسكندرية، وبعض المحافظات الأخرى مثل الدقهلية، أسيوط، الغربية - وفى هذا الإطار قامت حكومة الحزب بتطوير 96 منطقة عشوائية فى ثلاث محافظات، شملت عمليات التطوير توفير المرافق والخدمات لتلك المناطق مثل المياه، الصرف الصحى، الكهرباء، بالإضافة إلى ذلك فقد تم البدء فى تطوير 60 منطقة عشوائية أخرى فى مجموعة من المحافظات. وجاءت أهم الانجازات خلال عام 2006/2005 فى هذا المجال على النحو التالى:

بعض المناطق العشوائية التى تم تطويرها بمحافظة الجيزة

المنيرة الغربية	ميت عقبة	الحوتية	بين السرايات	عزبة أولاد علام
المنشية	أبو الليل	زنين	الشوربجى	طريق الملكة
كفر طهرمس	بولاق الدكرور	الزهور	الزهراء	المنيب
القصيجى	ساقية مكى	جزيرة الذهب	عزبة الكباش	كوم بكار
كفر الجبل	كفر نصر	عزبة جبريل		

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

- تطوير 35 منطقة عشوائية فى محافظة القاهرة (مثل مناطق: حلوان البلد، كفر العلو، شرق البساتين، عزبة النخل،زينهم).
- تطوير 32 منطقة عشوائية فى محافظة الإسكندرية (مثل مناطق: عزبة الرحمة، عزبة المطار، نجع العرب، زاوية عبد القادر).
- تطوير 29 منطقة عشوائية فى محافظة الجيزة.
- تم إجراء تعديل تشريعى يتيح توصيل المرافق الأساسية للعقارات المبنية والمخالفة للقانون ووحداتها المقامة قبل العمل بالقانون رقم 138 لسنة 2006.

هذا بالإضافة إلى بدء العمل فى تطوير عدد من المناطق العشوائية الأخرى، منها 20 منطقة عشوائية فى محافظة القليوبية (مناطق بحى شرق شبرا الخيمة - وحى غرب شبرا الخيمة)، 29 منطقة بمحافظة القاهرة، 10 مناطق بمحافظة الإسكندرية.

التوزيع الجغرافى للقرى التى تم إعادة تخطيطها

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

كما تسعى حكومة الحزب إلى "**إعادة تخطيط 4000 قرية مصرية مع استكمال الشكل الجمالى للقرية**" وذلك من أجل تخفيف التكدس السكانى، والارتقاء عمرانياً بالريف والخدمات المقدمة له. وفى هذا الصدد تم الانتهاء من إعادة تخطيط واعتماد الأحوزة العمرانية لنحو 497 قرية على

مستوى 12 محافظة، منها 82 قرية بمحافظة كفر الشيخ شملت قرى مثل كفر العرب، المندورة، الشون، كفر أبو زيادة. وكذلك شمل التطوير نحو 70 قرية بمحافظة الشرقية من بينها كفر الحلبى، ميت ركاب، والعلوية. بالإضافة إلى البدء فى إعادة تخطيط 1200 قرية أخرى.

إعادة تخطيط القرى المصرية

- *الانتهاء من إعداد برنامج زمنى للانتهاء من إعادة تخطيط القرى المصرية، خلال ثلاث سنوات.*
- *الانتهاء من إعادة تخطيط واعتماد الأحوزة العمرانية لعدد 497 قرية.*

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

النقل والمواصلات

انطلاقاً من التوجه نحو تيسير عمليات التنقل فى كافة المحافظات، ولمواجهة الصعوبات التى يواجهها طلبة المدارس والجامعات بشكل خاص، تتبنى حكومة الحزب برنامجاً خاصاً للنقل والمواصلات، يستهدف بشكل أساسى تقديم عدد من السياسات والحلول العاجلة لقضية النقل والمواصلات.

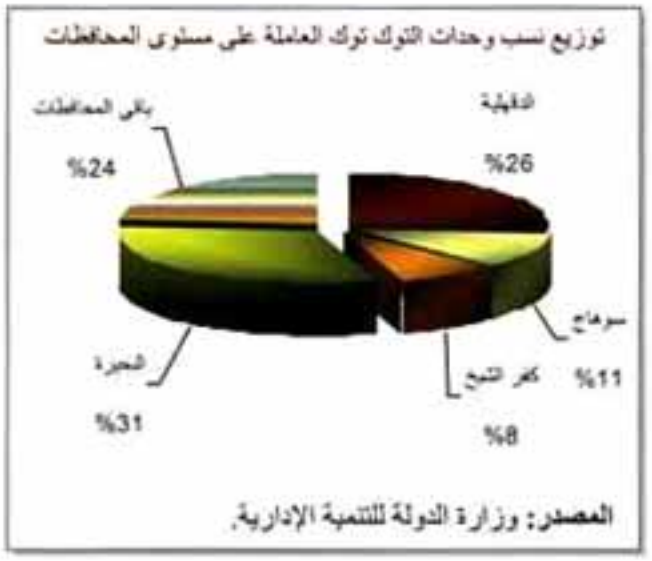

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الإدارية.

ففى سبيل توفير وسيلة نقل ذات تعريفة ركوب فى متناول الجميع فى مختلف محافظات الجمهورية، تقوم حكومة الحزب بتنفيذ مشروع **"إنشاء شركات توفر 5000 أتوبيس لنقل المواطنين بين القرى وعواصم المحافظات"** والذى يستهدف توفير وسيلة انتقال منظمة، وآمنة، ومريحة، ومناسبة. وفى هذا السياق كانت أهم الإنجازات كالتالى:

كوبرى بركة السبع

- تشغيل 157 أتوبيس و140 مينى باص فى المرحلة الأولى للمشروع والتى تضمنت خمس محافظات وهى الوادى الجديد، والجيزة، والدقهلية، المنوفية، وبنى سويف، وذلك باستثمارات قيمتها 140 مليون جنيه.
- تأسيس عدد من الشركات لتقديم خدمات النقل بين المحافظات يبدأ تشغيلها فى أكتوبر 2006 وتوفر هذه الشركات 163 أتوبيساً،

بالإضافة إلى 150 مينى باص. وذلك فى محافظات كفر الشيخ، الغربية، القليوبية، البحيرة، الشرقية، أسوان، لتبدأ العمل قبل نهاية العام الحالى باستثمارات 170 مليون جنيه..

ومن أجل ضمان تنظيم عملية النقل البرى للركاب بين المحافظات، وتعظيم دور شركات القطاع الخاص العاملة فى مجال نقل الركاب، تقوم الدولة بخطوات حثيثة من أجل " **إنشاء جهاز مستقل لتنظيم تعريفة الركوب**". ولقد شهد عام 2006/2005 البدء فى الأنشطة التمهيدية لإنشاء جهاز مستقل لتنظيم النقل البرى للركاب، يشمل ذلك إعداد دراسة أولية لتشكيل وتحديد مهام هذا الجهاز، بالإضافة إلى إنشاء وحدة داخل هيئة الطرق، كنواة للجهاز، وذلك لحين استكمال الهيكل التنظيمى له.

وفى إطار الحرص على توفير وسائل نقل منخفضة التكلفة، فضلاً عن توفيرها لفرص عمل، تم تشغيل حوالى 40 ألف عربة نقل الركاب ذات الثلاث عجلات "التوك توك"، وذلك فى 10 محافظات مختلفة، منها محافظات البحيرة، والدقهلية، وسوهاج، والقليوبية.

ومن أجل توفير البنية الملائمة لحركة المرور ووسائل النقل المختلفة بما يشمل تشييد وتطوير طرق وكبارى بالمدن، فضلاً عن تمهيد الطرق الترابية بالقرى وتوابعها، تستمر حكومة الحزب فى "**تطوير البنية الأساسية للطرق والكبارى**". ولقد شهد عام 2006/2005 عدداً من الإنجازات التى تمت فى هذا المجال والتى كان من بينها: الانتهاء من إنشاء 42 كوبرى مرور ومشاة فى عدد من المحافظات منها بنى سويف، والمنيا، والإسماعيلية، البدء فى إنشاء وازدواج نحو 1483 كم من الطرق، تتوزع بين إنشاء وتوسيع نحو 17 طريقاً مختلفاً موزعة على مجموعة من المحافظات، إضافة إلى البدء فى المراحل التمهيدية لإنشاء ألف كم طرق حرّة.

وانطلاقاً من الاهتمام المستمر من حكومة الحزب بتنمية مناطق الصعيد، تشرع الحكومة فى تنفيذ **طريق الصعيد - البحر الأحمر**، والذى يستهدف الربط بين محافظات الصعيد الثلاث (أسيوط وسوهاج وقنا) ومحافظة البحر الأحمر، مما يساعد على ربط وادى النيل بالبحر الأحمر، وهو ما يساهم فى تنمية صعيد مصر، من خلال تيسير عملية نقل البضاعة والركاب والاستفادة من موانىء البحر الأحمر خاصة سفاجا، فى تصدير السلع إلى أسواق الخليج والأسواق الأسيوية. هذا بالإضافة إلى إمكانية استصلاح وزراعة مساحات من الأراضى بوادى قنا على جانبى الطريق. فضلاً عن إمكانية استغلال المناطق المجاورة للطريق لطبيعة التربة الجيرية. تبلغ التكلفة التقديرية لإنشاء هذا الطريق 600 مليون جنيه، يتم تمويلها من

حصيلة بيع أرض سيدى عبد الرحمن السياحية التابعة لوزارة الاستثمار، ويتم التنفيذ فى حدود سنتين بالتعاون بين وزارتى النقل والاستثمار.

وفى إطار تطوير خدمات نقل الركاب التى تقدمها الهيئة القومية لسكك حديد مصر، تم تعديل قانون الهيئة لتشجيع مساهمة القطاع الخاص فى إنشاء خطوط جديدة تربط بين التجمعات السكنية الجديدة. كما وافقت حكومة الحزب على تدبير 8.5 مليار جنيه للنهوض بهذا المرفق الحيوى والارتقاء بالخدمات التى يقدمها. يذكر أنه تم بالفعل توفير مبلغ 5 مليار جنيه منها من حصيلة طرح الرخصة الثالثة للمحمول لتطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر. ويستكمل المبلغ المطلوب من قروض متاحة بالفعل لهذا الغرض.

واستمراراً لنشر خدمات نقل الركاب التى يقدمها مترو الأنفاق داخل إقليم القاهرة الكبرى، تهتم الدولة بالسير قُدماً فى تنفيذ مشروع **"الخط الثالث من مترو الأنفاق"** والذى يلبى الحاجات المتزايدة للمواطنين من وسائل النقل، ويحقق التكامل مع خطوط السكك الحديدية فى كل من محطة رمسيس، وشبرا الخيمة، والجيزة. وفى هذا الصدد، تركزت أهم الجهود التى تمت فى هذا المشروع خلال العام 2006/2005 فى البدء بالأعمال التمهيدية لإنشاء الخط الثالث لمترو الأنفاق، والتى ضمت تحويل المرافق المتعارضة مع مسار الخط الجديد .

المياه

لما كانت المياه أحد أهم الموارد التى يعتمد عليها الفرد يومياً، فإن حكومة الحزب تسعى جاهدةً إلى توفير هذا المورد لجميع المواطنين بشكل متساوٍ وبجودة مناسبة. وفى هذا الإطار تضمنت رؤية حكومة الحزب برنامجاً خاصاً بالمياه، يستهدف توصيل مياه الشرب النقية إلى مواطنى جميع القرى، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة.

بعض محطات تنقية المياه المخطط الانتهاء من إنشائها فى عامى 2007، 2008 على مجموعة من المحافظات

المحافظة	المحطة	الطاقة الحالية (ألف م3 / يوم	الطاقة المستقبلية (ألف م3 / يوم	تاريخ الانتهاء
الدقهلية	توسعات مياه ميت فارس	34	68	ديسمبر 2008
كفر الشيخ	توسعات مياه فوه	76.5	*98	يونيو 2008
قنا	توسعات مياه قنا	51	102	يونيو 2008
بنى سويف	توسعات مياه الفشن	17	34	مارس 2007
أسيوط	توسعات مياه أسيوط	51	102	مارس 2007

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

ونحو تحقيق تلك الأهداف، اشتمل البرنامج على عدد من المشروعات الخاصة بالمياه، حيث تضم كل من مشروعى **"توصيل مياه الشرب النقية لآخر 200 قرية أم"**، إضافة إلى مشروع

"التوسُّع فى توصيل القرى المصرية بمحطات تنقية رئيسية"، وفيما يلى عرض لأهم الإنجازات المتحققة على مستوى المشروعين خلال عام 2006/2005:

- الانتهاء من توصيل مياه الشرب إلى 69 قرية فى 6 محافظات, حيث تم توصيل هذه القرى بشبكات رئيسية وخزانات ومحطات إزالة الحديد والمنجنيز.
- الانتهاء من التوسُّع فى نحو 27 محطة رئيسية لتنقية مياه الشرب على مستوى ثمانى محافظات، منها محطات مياه بنها، طلخا، أشمون، ونجع حمادى.
- الانتهاء من إحلال وتجديد سبع محطات لتنقية مياه الشرب فى محافظتى القاهرة والإسكندرية، مثل محطات: روض الفرج، والتبين.
- الانتهاء من إنشاء محطتين لتنقية مياه الشرب فى محافظتى المنوفية وأسيوط وهما: محطة مياه شبين الكوم فى المنوفية, ومحطة مياه جهينة فى محافظة أسيوط.
- البدء فى إنشاء ثلاث محطات جديدة لتنقية المياه فى كل من القاهرة والإسكندرية, منها محطتان فى القاهرة وهما: محطة المرج، ومحطة مياه المعادى, ومحطة المنشية (2) فى الإسكندرية.

الصرف الصحى

يُعد توفير خدمات الصرف الصحى أحد التحديات الكبيرة أمام الدولة، نظراً لارتفاع تكلفتها، ورغم ذلك حرصت الدولة عبر خططها الخمسية السابقة على مد خدمات الصرف الصحى إلى أكبر عدد ممكن من المدن والقرى المصرية. واستمراراً لتلك الجهود تتبنى الدولة برنامجاً مستقلاً للصرف الصحى، يستهدف الانتهاء من مشروعات الصرف الصحى الجارى تنفيذها، من خلال استثمارات تصل إلى نحو 25 مليار جنيه خلال الفترة من (2006/2005 وحتى 2011/2010). ولقد شهد العام 2006/2005 إنجازات مختلفة فى هذا المجال، جاء من بينها:

التوزيع الجغرافى لمشروعات الصرف الصحى المنفذة

المحافظة	عدد المحطات	الطاقة الاستيعابية (ألف م^3/يوم)
بنى سويف	1	10
سوهاج	1	35
المنيا	2	12
الغربية	5	38
الشرقية	6	82
باقى المحافظات	8	92
الإجمالى	23	269

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

- الانتهاء من تنفيذ 23 مشروعاً للصرف الصحى موزعة على 10 محافظات، بإجمالى سعة تصل إلى 269 ألف م^3/يوم، منها مشروع صرف صحى "نهطاى" بمحافظة الغربية، ومحطة صرف صحى

"شنراق" بمحافظة الغربية، محطة صرف صحى "أنشاص" الرمل بمحافظة الشرقية.

محطة صرف صحى نهطاى - محافظة الغربية

- تشمل مشروعات الصرف الصحى المنفذة إنشاء 200 كم من الشبكات الخاصة بالصرف، كما تم إنشاء 50 كم من خطوط الطرد المركزى فى مختلف المحافظات، ولقد بلغت التكلفة الإجمالية لتلك الجهود حوالى 1.295 مليار جنيه.
- تخصيص مبلغ 2 مليار جنيه – إضافى على الخطة الاستثمارية - لمشروعات الصرف الصحى، وذلك من حصيلة بيع رخصة الشبكة الثالثة للمحمول.
- وفى سياق معالجة مشكلات التلوث البيئى، تم تخصيص حوالى 200 مليون جنيه لتطوير مصرف "كتشنر" الذى يعد المصرف الرئيسى لمحافظة كفر الشيخ، والذى يمتد لمسافة 69 كيلو متر، ويمر بمحافظتى كفر الشيخ والغربية.

النظافة

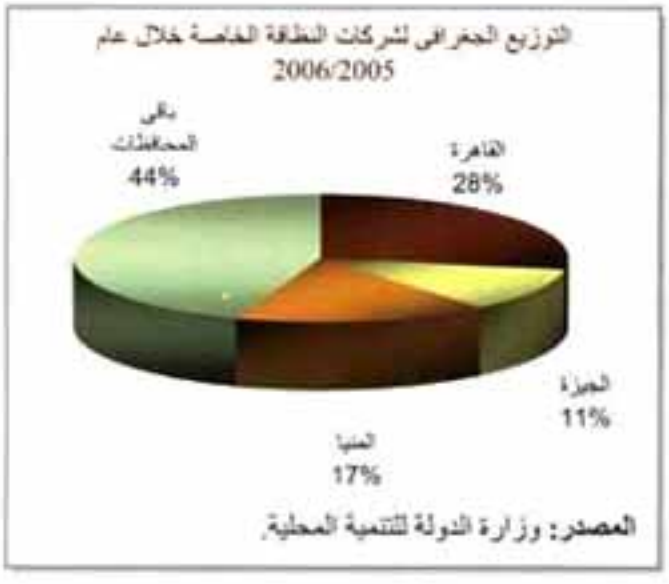

المصدر: وزارة الدولة للتنمية المحلية.

تضم قضية النظافة أبعاداً مختلفة، فلا تقتصر على مجرد الحفاظ على الشكل الجمالى للعمران، وإنما تتجاوز ذلك لتمس الصحة العامة، بالإضافة إلى البعد الاقتصادى المتمثل فى إعادة تدوير المخلفات لتشكل منتجات تضيف إلى الاقتصاد المحلى. وفى هذا الإطار لم تغفل الدولة هذه القضية، بل إنها تطرح فيها رؤيتها التى تمحورت حول إتاحة المجال أمام القطاعين الخاص والأهلى للقيام بدور فعال فى معالجة قضية النظافة.

تهدف الدولة إلى **"السماح بوجود شركات فردية للنظافة يتم دمجها فى النظام العام للنظافة"** وذلك للارتقاء بمستوى النظافة فى كل من القرى والمحافظات، من خلال تشجيع وجود شركات فردية للنظافة، ودعم إنشاء 4000 جمعية تنمية بالقرى تشارك فى إدارة عمليات النظافة، بالإضافة إلى مد مظلة عمل جمعيات التنمية الموجودة بالأحياء المختلفة لتشارك فى الرقابة والإشراف على منظومة

النظافة. وفى هذا السياق، تم - خلال العام 2006/2005 - تشغيل 18 شركة جديدة لأعمال النظافة.

تطوير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أصبحت الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أهم عوامل تنمية المجتمعات وركائزها الأساسية، وتأكد دورها الفعال فى تحسين اقتصاد الدول ودخل الفرد. لذا فإن العالم يشهد تحول كثير من مجتمعاته إلى مجتمع المعلومات والمعرفة، بإدخال الاتصالات وتقنية المعلومات فى شؤون الحياة المختلفة. ومن هذا المنطلق تسعى حكومة الحزب إلى توفير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى جميع المواطنين، وفى هذا الإطار تتبنى حكومة الحزب عدداً من المبادرات والمشروعات فى هذا المجال كان أهمها كالتالى:

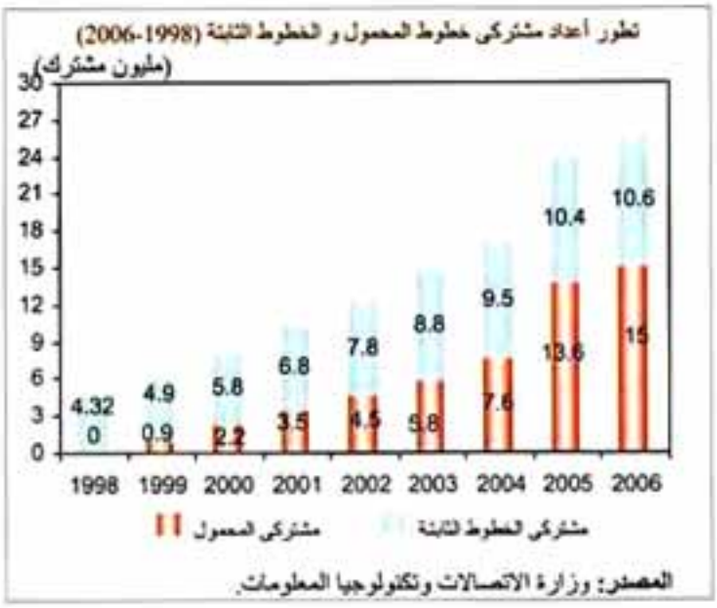

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- **مبادرة حاسب آلى لكل بيت:** تهدف هذه المبادرة إلى توسيع قاعدة مستخدمى الحاسبات والإنترنت، وتعظيم نشر ثقافة استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات فى نواحى الحياة العملية والشخصية فى مصر مع إرساء قواعد المعلومات والمعرفة، إلى جانب بناء صناعات وخدمات وطنية داعمة تلبى احتياجات السوق المحلية بمنتجات وخدمات عالية الجودة قادرة على التنافس بقوة على الساحة الإقليمية.

وقد تم تصميم هذه الحاسبات من حيث نظام التشغيل والمكونات، كما تم تحديد السعر بحيث يُلائم محدودى الدخل الذين يتعاملون مع الحاسبات لأول مرة، ويتم تجميع الحاسبات وتوزيعها من خلال عدد من الشركات

تنمية خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- *ارتفاع عدد مشتركى خطوط التليفون الثابت لتصل إلى 10.6 مليون مشترك.*
- *ارتفاع عدد دوائر الاتصالات الدولية بنحو 44% لتصل إلى 22 ألف دائرة فى العام الحالى، مقارنة بحوالى 15.3 ألف دائرة فى العام السابق.*
- *ارتفاع أعداد مستخدمى الإنترنت بنحو 15.6% لتصل إلى 5.5 مليون مستخدم فى العام الحالى، مقارنة بحوالى 4.5 مليون مستخدم فى العام السابق، وتخفيض أسعار خط الإنترنت فائق السرعة بنسبة 40%.*
- *ارتفاع أعداد مستخدمى التليفون المحمول لتصل إلى 15 مليون مشترك فى العام الحالى.*

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المصرية المشاركة فى مبادرات حاسب لكل بيت.

برنامج تطوير الخدمات الحكومية

لما كان الجهاز الإدارى يعانى العديد من المشاكل التى تؤثر على كفاءته ومن ثم جودة الخدمات التى يقدمها للمواطنين، تقدم حكومة الحزب مشروع **"تطوير منظومة العمل الادارى بالدولة"** والذى يهدف إلى إيجاد أسلوب جديد للتعامل بين الحكومة من جهة وكل من المواطنين والمستثمرين من جهة أخرى، ويتم فيه استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة.

تطوير منظومة العمل الإدارى بالدولة..

- *تطوير بوابة الحكومة المصرية: والتى تتيح أكثر من 650خدمة للمواطنين والمستثمرين ورجال الأعمال من خدمات الاستعلام والخدمات المتكاملة.*
- *إتاحة الخدمات الحكومية فى 130 مكتب بريد.*
- *بدء خدمة مكاتب تنسيق الجامعات من خلال الانترنت.*
- *الإسكندرية أول مدينة إلكترونية فى مصر.*

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الإدارية.

وحرصاً على تغير مفهوم تقديم الخدمة الحكومية، تتبنى حكومة الحزب مجموعة من الأساليب الجديدة لإتاحة الخدمات للمواطنين، والتى تعتمد على تعزيز المصداقية، ويساهم فى بناء جسور الثقة بين المواطن والخدمات الحكومية، وجاءت أهم الجهود خلال العام 2006/2005 كالتالى:

البوابة الإلكترونية للحكومة المصرية
www.egypt.gov.eg

- **تيسير تقديم الخدمة للمواطنين عن طريق قنوات جديدة متعددة:** ويتم ذلك من خلال التوسع فى خدمات المواطنين المميكنة وخلق قنوات جديدة لتوصيل خدمة تناسب القطاعات المختلفة من المواطنين. وفى هذا السياق تم تفعيل التعاون مع البريد المصرى بإتاحة الخدمات الحكومية بعدد 130 مكتب بريد.

- **تطوير بوابة الحكومة المصرية على شبكة الانترنت:** وذلك من خلال إضافة عدد من الخدمات لجمهور المتعاملين من مواطنين، والمستثمرين، ليصل عدد خدمات الاستعلام حالياً إلى أكثر من 600 خدمة، إضافة إلى أكثر من 50 خدمة متكاملة التى يتم تنفيذها من خلال عدة جهات ومنها على سبيل المثال، استخراج شهادة

ميلاد أو تجديد رخصة سيارة. ويمكن إنهاء الخدمة بالكامل وإرسال الوثيقة بالبريد إلى عنوان المواطن حيث يتم تسليمها باليد. كما تقدم الخدمات بذات الرسوم المقررة بالقانون، ولا يتم تحصيل أى مبالغ إلا مقابل الخدمات المضافة مثل توصيل الوثيقة بالبريد للمنزل (وتتراوح تكلفة البريد السريع (تسليم 24-48 ساعة) بين 2.25 – 3.75 جنيه)

- **تطوير خدمات الإدارة المحلية:** حيث تم تنفيذ عدة مشروعات استرشادية ناجحة لتطوير العمل بالأحياء وتعتبر مدينة الإسكندرية أكبر هذه النماذج من حيث حجم التطوير وعدد المواطنين (حوالى 5 مليون مواطن). وتم فيها توثيق وإعادة هندسة دورات العمل بالأحياء (حوالى 65 دورة عمل)، إضافة إلى الفصل التام بين مقدم الخدمة ومتلقيها مع توفير إمكانية متابعة مراحل تنفيذ الخدمة بواسطة التليفون أو شبكة الانترنت. وقد تم الانتهاء من العمل بباقى أحياء الإسكندرية لتكون أول مدينة الكترونية بالكامل.

4 تأميـــن اليـــوم والغـــد
تحسين الدخول وضمانات للمعاشات للفئات الأولى بالرعاية

" زيادة مرتبات العاملين بالحكومة..."
" معاش لمن لا معاش له..."
"مضاعفة الأسر المتمتعة بالضمان الاجتماعى..."
مقتطفات من البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية
سبتمبر 2005

يكمن الأساس الحاكم لمساندة وتحسين دخول المواطنين فى العمل على خلق المناخ المناسب الذى يمكنهم من تحقيق مستوى أعلى من الدخل، من خلال التشغيل والاستثمار، وتطوير الهياكل المؤسسية ذات الصلة، فضلاً عن ضمان معاش مناسب لكل مستحق، والنهوض بمستوى معيشة محدودى الدخل والأسر الفقيرة، خاصة تلك التى تعولها المرأة.

وفى هذا الإطار، يتبنى الحزب وحكومته رفع مستويات دخول العاملين بالجهاز الإدارى للدولة بزيادة أجورهم. هذا إلى جانب الاتجاه إلى تطوير منظومة الدعم لرفع كفاءته وضمان وصوله لمستحقيه، وزيادة فعالية برامج الضمان الاجتماعى.

التوسع فى برنامج الضمان الاجتماعى

لم تغفل حكومة الحزب أهمية مد مظلة الضمان الاجتماعى وتوسيع قاعدة المستفيدين من فئات كبار السن والأرامل والمرأة المعيلة ومن لا معاش له، هذا إلى جانب رفع قيمة معاش الضمان الاجتماعى. ولما كانت نظم المعاشات إحدى الركائز الأساسية التى تساند محدودى الدخل وتدعم قدرتهم على مواجهة متطلبات المعيشة، يستهدف الحزب وحكومته زيادة أعداد المستفيدين من برامج الضمان الاجتماعى.

ونحو تحقيق هدف توسيع قاعدة المستفيدين من الضمان الاجتماعى، يتبنّى الحزب وحكومته مشروع **"زيادة عدد الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعى"** فى ظل نظام لتحديد المستحقين.

وفى هذا السياق، يذكر أن عدد الأسر المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعى ومعاش الطفل قد بلغ 852 ألف أسرة فى العام الحالى. يقابل ذلك ارتفاع قيمة معاش الضمان الاجتماعى ومعاش الطفل بمقدار 198.3 مليون جنيه ليصل إلى 685.5

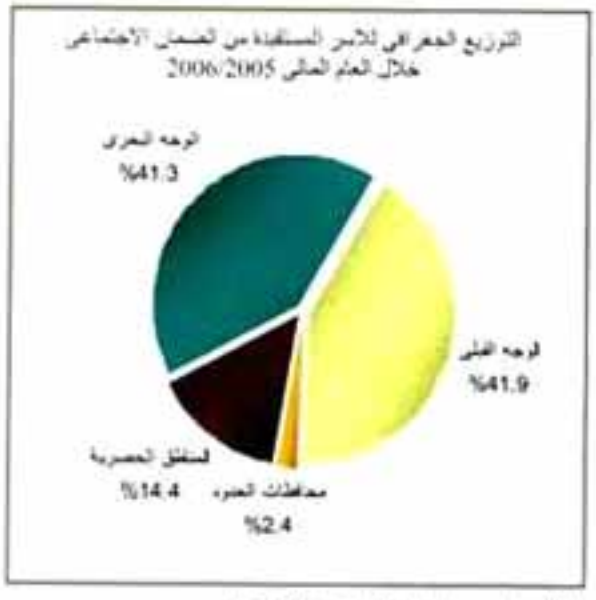

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعى.

المالى 2007/2006 تم منح العاملين بالجهاز الإدارى للدولة علاوة خاصة بنسبة 10% من الأجر الأساسى بحد أدنى 36 جنيهاً.

زيادة أجور الفئات الأدنى فى السلم الوظيفى

- *زيادة مستوى الأجور الأساسية للموظفين بنحو 20% وبحد أدنى 30 جنيها خلال العام المالى السابق، وبنحو 10% وبحد أدنى 36 جنيها خلال العام المالى الحالى.*
- *ارتفاع قيمة الأجور والتعويضات فى الموازنة العامة بنحو 12.7% لتسجل 51.4 مليار جنيه فى العام الحالى، مقارنة بجوالى 45.6 مليار جنيه فى العام السابق.*

المصدر: وزارة المالية.

ويتضح من خلال مراجعة جداول الأجور وحساب هذه العلاوة بالنسبة لكل درجة وظيفية على حده أن معظم العاملين بالحكومة قد استفادوا بنسب للعلاوة الخاصة تتجاوز 10%، نتيجة وضع حد أدنى لهذه العلاوة، حيث تشير البيانات إلى:

- تجاوزت هذه النسبة 10% لجميع العاملين من الدرجة الوظيفية مدير عام/ كبير باحثين، ومدير عام كبير/ شخصية حتى بلغت أقصى معدلاتها بنحو 37% لبداية مربوط أجر العاملين بالدرجة الوظيفية السادسة.
- وصلت هذه النسبة إلى 18% للعاملين بالدرجة الوظيفية الثانية، واستفاد منها نحو 803 ألف موظف.
- تراوحت نسبة الزيادة الفعلية فى المتوسط للدرجات الوظيفية من الثالثة وحتى السادسة بين (27% - 37%) وقد استفاد منها نحو 2.6 مليون موظف بهذه الدرجات، وهى الدرجات التى يستهدف البرنامج مضاعفة أجورها الأساسية خلال الست سنوات القادمة، هذا بخلاف حوالى 923 ألف عامل وموظف من العمالة غير المنتظمة زادت أجورهم بنسب مقاربة لاستفادة شاغلى الدرجة السادسة.

وفى ضوء هذه النسب فإن الزيادات السنوية للأجور – وفقاً لمعدلاتها الحالية – تضمن تحقيق ما استهدفه الحزب وحكومته من زيادة الأجور الأساسية بنسبة 100% للعاملين فى درجات السلم الوظيفى الأدنى وبنسبة 75% للدرجات الوظيفية الأعلى، كما أنها تضمن تقليل الفوارق بين أجور العاملين فى الدرجة الوظيفية الواحدة وبين الدرجات الوظيفية المختلفة، وذلك أخذاً فى الاعتبار أن زيادة الأجور الأساسية للعاملين فى الدرجات الوظيفية الأدنى بمعدلات أكبر يضمن زيادات متتالية

واضحة فى قيمة الأجر المتغير الذى يحصل عليه العامل فى هذه الدرجات، نظراً لحساب المكافآت والبدلات وغيرها من بنود الأجر المتغير كنسبة من الأجر الأساسى له مما يضمن زيادة كلّ من الأجر الأساسى والمتغير لهؤلاء العاملين وتحسين مستويات دخولهم.

معدلات الاستفادة الفعلية لموظفى الدولة فيما يتعلق ببرنامج الحزب وحكومته لزيادة المرتبات

الدرجة	العدد فى العام المالى 2006/2005 (بالألف)	العدد فى العام المالى 2007/2006 (بالألف)	نسبة الزيادة الفعلية * (%)		قيمة الزيادة الفعلية شهريا * (جنيه)	
			2006/2005	2007/2006	2006/2005	2007/2006
إجمالى الدرجات (ومنها)	5191.2	5219.7				
مدير عام/ كبير باحثين	123.3	169.2	20	10	66	36
الأولى	641.5	780.7	20	14	50	36
الثانية	910.6	802.7	20	18	37	36
الثالثة	1655.8	1580.9	24	27	30	36
الرابعة	413.7	425.4	30	34	30	36
الخامسة	288.6	263.9	31	36	30	36
السادسة	198.9	193.2	32	37	30	36

* تم إحتساب العلاوة على أساس بداية مربوط المرتب الأساسى..
ملاحظات: الزيادة المقررة فى 2006/2005 تبلغ 20% بحد أدنى 30 جنيها.
الزيادة المقررة فى 2007/2006 تبلغ 10% بحد أدنى 36 جنيها.
تقدر التكلفة الإجمالية للزيادات على الموازنة العامة فى 2006/2005، و2007/2006 حوالى 5.6 مليار جنيه.
المصدر: وزارة المالية.

وفى نفس الصدد - وفى إطار التوجه لزيادة الدخول الممنوحة لهذه الفئات - صدر قانون الضرائب الجديد رقم 91 لسنة 2005، والمعدل بالقانون رقم 181 لسنة 2005، والذى بمقتضاه تم خفض الضرائب المفروضة على الدخول، وهو ما ساهم فى إرساء علاقة شراكة بين دافع الضريبة والحكومة، تحت شعار "مصلحتك أولاً"، ورغم انخفاض معدلات الضريبة، إلا أن زيادة عدد الممولين قد أدى إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية لتصل إلى حوالى 97.1 مليار جنيه فى العام الحالى.

التوزيع التكرارى للمستفيدين من الزيادة فى المرتبات

عدد المستفيدين 2006/2005		عدد المستفيدين 2007/2006	
نسبة الزيادة	وفقاً للمرتب الأساسى فى عام 2005/2004	نسبة الزيادة	وفقاً للمرتب الأساسى فى عام 2005/2004
أكثر من 30%	1441.9	أكثر من 35%	1454.5
أكثر من 25%	1855.7	أكثر من 30%	1879.9
أكثر من 20%	3511.5	أكثر من 20%	3460.8
20% فأكثر	5191.2	أكثر من 15%	4263.5
		أكثر من 10%	5044.2
		10% فأكثر	5219.7

المصدر: وزارة المالية.

وفى هذا السياق، تأتى الزيادة فى المرتبات الأساسية نتيجة لتعديل قانون الضرائب على الدخل خلال العام المالى 2007/2006 لتعكس صافى الأثر الايجابى لهذا التعديل، حيث يرتفع أعداد المستفيدين ليصل إلى 5.22 مليون مستفيد.

نسب الاستفادة من تطبيق قانون الضرائب الجديد (2007/2006)

متوسط الراتب الأساسى السنوى (جنيه)	متوسط إجمالى الدخل (جنيه)	متوسط الضريبة وفقاً لقانون الضرائب القديم	متوسط الضريبة وفقاً لقانون الضرائب الجديد	مقدار الاستفادة	نسبة الاستفادة (%)
1993	3831	10	0	10	
2639	8498	115	12	104	90
3401	12308	435	216	219	50
4187	17343	1184	652	532	45
5107	22294	1949	1107	842	43
6098	27315	2692	1578	1114	41
8146	22450	3635	2318	1337	37
12271	37564	4389	2950	1521	34
19045	42689	5178	3609	1727	32
21548	47383	6025	4221	2046	33
20991	51967	6851	4975	2201	31
25648	57363	7597	5842	2155	27
28178	62902	8444	6783	2145	24
27330	67479	9059	7596	2009	21
35462	72613	9964	8398	2197	21

المصدر: وزارة المالية: تقرير الأثر المالى لمشروع قانون الضرائب على الدخل على المرتبات وما فى حكمها.

برامج تطوير منظومة الدعم

يعد الدعم أحد الركائز الأساسية فى سياسات دعم الفقراء، نظراً لما يمثله كمحور لتأمين حياة مناسبة لفئات الشعب المستحقة، ولذا فإن حكومة الحزب تعمل على تطوير منظومة الدعم، من خلال العديد من الإجراءات، التى تنطوى على التنسيق المتكامل بين مختلف الجهات المعنية، وفى هذا الصدد، فقد بلغ الدعم الموجه لصناديق المعاشات حوالى 11.3 مليار جنيه، وبلغ دعم السلع التموينية حوالى 9.7 مليار جنيه خلال العام الحالى، وبلغ دعم المنتجات البترولية حوالى 40 مليار جنيه خلال العام الحالى.

ونظراً لأهمية الخبز - كأحد المكونات الغذائية الرئيسية التى تعتمد عليها الأسرة المصرية فى سلة استهلاكها اليومى من الغذاء - ارتفعت الأهمية النسبية للخبز المدعم فى منظومة الدعم الحالية - حيث شهدت مخصصات الدعم الموجَّه

للخبز ارتفاعاً يبلغ مليار جنيه لتصل إلى حوالى 9 مليار جنيه فى العام الحالى - تشغل قضية توفير الخبز المدعم للمواطنين أهمية كبيرة على أجندة الحزب.

وفى سبيل ضمان توافر نوع جيد من الخبز، بأسعار تتناسب ومختلف فئات المجتمع، تتبنى حكومة الحزب مشروعاً لتطوير رغيف الخبز، من حيث جودته، وكيفية إنتاجه، بما يضمن تعظيم العائد من دعم رغيف الخبز، وضمان التوزيع العادل له، مع استقرار سعره.

5 معك فى طموحك

مساندة الطبقة المتوسطة

" أن الأوان لمخاطبة الطبقة المتوسطة المصرية..بصورة مباشرة..بلا مواربة..مخاطبتها ببرامج مصممة خصيصاً لخدمة طموحاتها"

مقتطفات من البرنامج الإنتخابى للسيد رئيس الجمهورية

سبتمبر 2005

تُمثل الطبقة المتوسطة العمود الفقرى للمجتمع والمحرك الأساسى للتنمية بمفهومها الشامل، ومن هنا ترتكز جهود الحزب وحكومته على النهوض بأوضاع هذه الطبقة من كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال زيادة القدرة الشرائية لدخول هذه الطبقة ومساعدتها على امتلاك المسكن الملائم بسعر مناسب ودعمها فى تلقى التعليم المستمر.

ومن أجل تحقيق ما تقدَّم، يسعى الحزب وحكومته إلى النهوض بالتعليم، والتوسع فى استخدام تكنولوجيا المعلومات فى العملية التعليمية، وتحويل عدد من المدارس إلى مدارس ذكية من خلال استفادتها بتطبيقات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوصيل خدمة الانترنت فائق السرعة.

وانطلاقاً من الحرص على بناء مستقبل واعد للأجيال القادمة، ورعاية الأبناء علمياً وثقافياً ورياضياً ورفع قدراتهم، يتبنى الحزب وحكومته جهود التوسع فى إنشاء الجامعات الخاصة والأهلية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، وتخفيف العبء عن الجامعات الحكومية. كما لم تغفل حكومة الحزب ضرورة تطوير البيئة التشريعية والقانونية المنظمة للجامعات وأنشطتها، من خلال وضع تشريع موحد لمؤسسات التعليم العالى.

بالإضافة إلى ما تقدَّم يبذل الحزب وحكومته جهداً لتوفير المسكن الملائم من خلال تيسير الحصول على أراض للبناء وتسهيل تملك الوحدات السكنية بتفعيل قانون التمويل العقارى وتطوير البناء المؤسسى لسوق التمويل العقارى، بالإضافة إلى إطلاق حملات توعية إعلامية لنشر مفهوم التمويل العقارى بين طبقات المجتمع المختلفة.

فى سبيل الارتقاء بالمستوى الصحى واللياقة البدنية للأفراد، يسعى الحزب وحكومته إلى تشجيع الجهود الأهلية والذاتية لإنشاء الأندية وإتاحة الاشتراك فيها على نطاق واسع بأسعار مناسبة، إضافة إلى التوسع فى إنشاء الملاعب المفتوحة. وتيسيراً على المواطنين فى تنقلاتهم واستخدام وسائل مواصلات مريحة ومنضبطة، يجرى

التوسع فى توفير سبل انتقال حضارية ومتميزة وبتكلفة مناسبة، ومنها الأتوبيسات الجماعية وتاكسى العاصمة.

برنامج رعاية أبنائك مسؤوليتنا

يتمثل مستقبل أى دولة فى مستقبل أبنائها، وانطلاقاً من حرص الرئيس على بناء مستقبل واعد، تبنى الحزب وحكومته برنامجاً يختص برعاية الأبناء، تحت شعار **"رعاية أبنائك مسؤوليتنا"**، الذى يستهدف رعايتهم علمياً وثقافياً، ورفع قدراتهم التنافسية فى أسواق العمل المحلية والدولية.

وفى سبيل استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، وتخفيف العبء عن الجامعات الحكومية يمكن الوقوف على عدد من المشروعات التى تسعى لبلوغ ذلك، ومنها مشروع **"تشجيع إنشاء الجامعات الخاصة وقيام كل جامعة منها بعمل توأمة مع إحدى الجامعات فى الخارج"**، بهدف رفع القدرة الاستيعابية لمنظومة التعليم العالى، وإدخال تخصصات علمية جديدة تتوافق مع متطلبات سوق العمل المحلية والدولية، فضلاً عن تحسين مستوى أداء الجامعات الخاصة. وفى هذا السياق جاءت أهم جهود الحزب وحكومته على النحو التالى:

- الموافقة النهائية على إنشاء 5 جامعات خاصة جديدة، وهى جامعة المستقبل، والجامعة المصرية الروسية، وجامعة النيل، وجامعة فاروس، وجامعة النهضة.
- الموافقة المبدئية على إنشاء جامعتين أهليتين بمحافظة القاهرة، وهما جامعتا سيكم، والعاشر من رمضان.
- الانتهاء من إضافة 6 كليات جديدة فى 3 جامعات خاصة قائمة وهى: كلية الصيدلة, وكلية الهندسة, وكلية الإعلام بالجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، كما تم إضافة كلية الصيدلة, وطب الأسنان بالجامعة البريطانية, وكلية التكنولوجيا الحيوية بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
- إبرام اتفاقيات للتوأمة بين ثلاث جامعات خاصة مصرية وسبع جامعات أجنبية.

الجامعات الخاصة الجديدة التى تبدأ الدراسة بها اعتباراً من العام الدراسى 2007/2006

المحافظة	المدينة	اسم الجامعة	عدد الكليات
شمال سيناء	العريش	جامعة سيناء	5
الإسكندرية		جامعة فاروس	7
القاهرة	القاهرة الجديدة	جامعة المستقبل	6
القاهرة	بدر	جامعة مصر الروسية	2

المصدر: وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى.

أهم مؤشرات التعليم الجامعى...

- *ارتفاع أعداد المقيدين بالتعليم العالى والجامعى ليصل إلى 2.4 مليون طالب.*
- *50% نسبة الإناث المقيدات فى التعليم العالى والجامعى إلى إجمالى المقيدين خلال العام الحالى.*

المصدر: المجلس الأعلى للجامعات.

إضافة إلى التوسع فى إنشاء الجامعات الخاصة،بدأت الحكومة فى تحويل فروع الجامعات - التى تتمتع بمقومات الاستقلال- إلى جامعات مستقلة، والذى من شأنه أن يتيح فرص أكبر لنشر مظلة التعليم الجامعى فى مختلف أنحاء الجمهورية. وفى هذا السياق تم تحويل فرعى الفيوم وبنى سويف بجامعة القاهرة، وفرع بنها بجامعة الزقازيق إلى جامعات مستقلة.

ومما لا شك فيه أن تطوير التعليم العالى فى مصر لابد أن ترتكز أولاً على تطوير البيئة التشريعية والقانونية المنظمة لعمل الجامعات وأنشطتها. وهو ما دفع الحزب وحكومته إلى تبنى مشروع لتطوير قانون الجامعات. وفى هذا السياق، تم البدء فى صياغة مشروع القانون تمهيداً لطرحه للنقاش العام.

برنامج تعلم باستمرار

انطلاقاً من الإيمان بأن عملية التعليم والتعلم لا يرتبط بفئة عمرية محددة، أو تقف عند مرحلة تعليمية ما، يحرص الحزب وحكومته على تشجيع التعلم باستمرار من خلال تبنى مفهوم "التعلم طوال الحياة"، وذلك لمواكبة كافة التغيرات التى تشهدها البيئة المحيطة، كما يحرص على تقديم أساليب حديثة للعملية التعليمية، تتضمن إدخال تكنولوجيا المعلومات كمكون أساسى للعملية التعليمية. وفى هذا السياق تتعدد المشروعات التى تهدف إلى إتاحة كافة الوسائل الممكنة لإتاحة التعلم المستمر.

ومن أجل تنمية ثقافة التعلم المستمر بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وحرصاً على توفير الأدوات الحديثة اللازمة لذلك، يأتى مشروع **"إتاحة أنماط جديدة من التعليم ، تتضمن استمرارية التعلم والتعليم ودعم مشروع المدارس الذكية"**، وتمثلت أهم الجهود المبذولة خلال العام الماضى فى كل من الآتى:

- توفير أجهزة حاسب آلى لنحو 1848 مدرسة إعدادية.
- تحويل 38 مدرسة إعدادية إلى مدارس ذكية، فى 16 محافظة وذلك من خلال منحة إيطالية.

المدارس الإعدادية التى لها إلى مدارس ذكية بمحافظتى سوهاج والبحيرة خلال العام المالى 2006/2005

المحافظة	الإدارة التعليمية	اسم المدرسة الذكية	عدد أجهزة الحاسب الآلى من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
سوهاج	سوهاج	بلصفورة بنين	76
	سوهاج	هدى شعراوى بنات	56
البحيرة	المحمودية	منية السعيد	52
	دمنهور	سيف الدين الكاتب	74

المصدر: وزارة التربية والتعليم.

- توصيل خطوط الإنترنت (فائق السرعة) دون استخدام خط تليفون إلى 680 مدرسة, حتى يمكن التيسير على الطلاب الاتصال بشبكة المعلومات الدولية.

المدارس التى تم تزويدها بخطوط الانترنت فائق السرعة بمحافظة سوهاج (إدارة مراغة التعليمية) خلال العام المالى 2006/2005

الجزازرة	الكماش	الشورانية الإعدادية القديمة
البطاخ الجديدة بنين	عرابة عزيز	العمور
العزبة	الشيخ يوسف	أولاد إسماعيل
الشيخ شبل الاعدادية		

المصدر: وزارة التربية والتعليم

وفى سبيل ضمان استمرارية التعلم والتعليم، تطرح حكومة الحزب مبادرة الحاسب الآلى لكل أستاذ وطالب جامعى، وذلك بهدف توفير أجهزة الحاسب الآلى المكتبية والمحمولة بما يتيح لأعضاء هيئة التدريس الجامعى بالجامعات العامة وطلابها القدرة على تحقيق استمرارية التعلم، وإمكانية الإطلاع على أهم الإنجازات فى المجالات العلمية المختلفة، من خلال شبكة الإنترنت، وسوف يبدأ العمل بهذه المبادرة فى العام الدراسى 2007/2006.

وباعتبار الانترنت البوابة الإلكترونية مع العالم الخارجى تبنت حكومة الحزب مشروع **"نشر خدمة الإنترنت (فائق السرعة) دون خط تليفون"**، والذى يهدف إلى نشر خدمات الإنترنت فى جميع أنحاء الجمهورية، وقد تركزت أهم الإنجازات التى تمت فى هذا المجال فى التالى:

- توصيل خدمة الإنترنت فائق السرعة لنحو مليون مستخدم.
- تشغيل 130 ألف خط إنترنت فائق السرعة, وذلك من خلال 80 شركة فى عدد من المحافظات.

للاستفادة من الثقافات الأخرى، والحرص على ترجمة أهم الإنجازات التى تمت فى مختلف العلوم تم البدء فى تنفيذ مشروع **"ترجمة الكتب المتخصصة"**، والذى يهدف إلى إتاحة الإطلاع على هذه الثقافات أمام العديد من الدارسين والمهتمين بالجديد فى العلوم المختلفة. وقد تم الانتهاء من ترجمة وطباعة وتوزيع 362 كتاب متخصص، فى العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، والثقافية.

برنامج امتلك بيتك

سعياً إلى توفير نظم أفضل لإسكان الطبقة المتوسطة، تستطيع من خلالها امتلاك المسكن الملائم تبنى الحزب وحكومته عدداً من المشروعات التى تهدف لتسهيل تملك الوحدات السكنية، وفقاً لإمكانيات الطبقة الوسطى وقدرتها الشرائية.

ونحو تحقيق تلك الأهداف يأتى مشروع **"تسهيل عملية تملك الوحدات السكنية، من خلال تفعيل قانون التمويل العقارى"** الذى يهدف إلى تسهيل عملية تملُّك الوحدات السكنية، خاصة للطبقة المتوسطة، بما يساهم فى حل مشكلة الإسكان، وفى هذا السياق جاءت أهم الإنجازات التى تمت خلال العام كالتالى:

- تطوير البناء المؤسسى لهيئة التمويل العقارى ونظم العمل الداخلية بها, وكذلك تطوير ودعم دور الهيئة الرقابى لضمان كفاءة السوق وحماية المتعاملين فيه.
- إطلاق حملات توعية إعلامية لنظام التمويل العقارى، والإجراءات الخاصة بالحصول على المسكن المناسب.
- انضمام 14 بنكا إلى نظام التمويل العقارى.
- وصول حجم القروض الممنوحة للتمويل العقارى إلى نحو نصف مليار جنيه خلال العام المالى 2006/2005.
- تأسيس شركة لإعادة التمويل العقارى برأسمال 200 مليون جنيه.
- وصول عدد شركات التمويل العقارى إلى 3 شركات.

كذلك اتجهت حكومة الحزب إلى تسهيل عملية الحصول على أراض للبناء حول المدن

أهم تطورات سوق التمويل العقارى ...

- *وضع القواعد المنظمة لسوق التمويل العقارى وذلك من خلال تعاون هيئة التمويل العقارى مع البنك المركزى المصرى لتوحيد معايير الرقابة على البنوك والشركات المانحة للتمويل العقارى*
- *إنشاء البوابة الإلكترونية للهيئة تحت عنوان www.mf.gov.eg والتى توفر كافة المعلومات والبيانات لجميع المواطنين.*
- *تطوير صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقارى، حيث تم إقرار نظام وقواعد منح الدعم النقدى من الصندوق خاصة إلى محدودى الدخل.*
- *تيسير إجراءات تسجيل العقارات وفقاً لنظام التسجيل الشخصى، ومتابعة خطوات البدء فى نظام السجل العينى.*
- *صدور القانون رقم 83 لسنة 2006 والخاص بتخفيض رسوم تسجيل العقارات سواء كانت مساكن أو أراضى من 3% من قيمة العقار لتصبح بحد أقصى 2000 جنيه.*

المصدر: وزارة الاستثمار.

أهم مؤشرات سوق التمويل العقارى فى يونيو 2006

البيان	القيمة
عدد الشركات التى تزاول نشاط التمويل العقارى (شركة)	3
إجمالى قروض التمويل العقارى (مليون جنيه)	518
إجمالى الدعم المقدم من صندوق دعم التمويل العقارى (مليون جنيه)	25

المصدر: وزارة الاستثمار.

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

الرئيسية، بما يخدم الطبقة المتوسطة من خلال مشروع **"استمرار إتاحة أراض حول المدن الرئيسية"**. وفى هذا الصدد كانت أهم الجهود التى تمت خلال العام كالتالى:

- إتاحة 4764 قطعة أرض فى 5 مدن جديدة , جاءت مدينة العبور كأكثر المدن التى تُم إتاحة أراض بها, حيث بلغ عدد قطع الأراضى التى تم إتاحتها بها نحو 3060 قطعة, تلتها مدينة الشيخ زايد حيث تُم توفير 728 قطعة أرض بها.
- بلغ عدد الأسر المستفيدة من تلك الأراضى حوالى 8 آلاف أسرة.

برنامج مستوى معيشة أفضل

فى سبيل تشجيع الأفراد على ممارسة الرياضة من خلال إقامة أندية رياضية وملاعب مفتوحة، تبنى الحزب وحكومته مشروع **"تشجيع الجهود الأهلية والذاتية لإقامة 50 نادياً ومجموعة من الملاعب المفتوحة فى الأحياء بأسعار رمزية"**، وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بتحقيق أهداف المشروع، من بينها:

- استكمال بعض أعمال البنية الرياضية الأساسية - والتى تتضمن الإستادات الرياضية، أعمال الصيانة وتطوير الأندية الرياضية، إنشاء صالات أنشطة ووحدات خلع ملابس وأدوار علوية - فى معظم محافظات الجمهورية بما يساهم فى توسيع قاعدة الممارسة الرياضية.

الملاعب المفتوحة التى تم الانتهاء منها بمحافظتى كفر الشيخ ودمياط خلال عام 2006/2005

المحافظة	اسم الملعب المفتوح	
كفر الشيخ	دمرو	شباب الشهداء
	الثمانين	أبو مصطفى
دمياط	عزبة النهضة (1)	شطا
	عزبة النهضة (2)	ميت الخولى

المصدر: المجلس القومى للرياضة

- وضع سياسات محفزة للجهود الأهلية والذاتية لإنشاء نوادٍ جديدة، دون زيادة العبء المالى على الدولة، وبما يساعد على تعظيم دور الاستثمار فى المجال الرياضى، مع وضع تصوُر لإدارة الملاعب وصيانتها عن طريق شركات متخصصة.
- البدء فى تطوير الإطار التشريعى للرياضة لجذب وتشجيع الاستثمار الخاص فى المجال الرياضى.
- الانتهاء من إنشاء 21 ملعباً مفتوحاً فى 9 محافظات.

توزيع شركات تاكسى العاصمة خلال العام المالى 2006/2005

المحافظة	عدد الشركات العاملة (شركة)	عدد السيارات العاملة (سيارة تاكسى العاصمة) الإجمالى العام
القاهرة الكبرى	3	150
الإسكندرية	1	45
الإجمالى	4	195

المصدر: وزارة الدولة للتنمية المحلية.

وفى سبيل الارتقاء بمستوى خدمات النقل والمواصلات المقدَّمة للمواطنين، وتحقيق الانضباط بما يحافظ على المظهر الحضارى للمدن الكبرى، تبنت حكومة الحزب مشروع **"الإسراع بتنفيذ مشروع تاكسى العاصمة"** الذى يستهدف تقديم خدمة مميزة للمواطنين والسائحين، وتنظيم خدمة التاكسى فى القاهرة الكبرى والإسكندرية, بما يساعد على انضباط سيارات التاكسى وخلق روح التنافس بين تاكسى العاصمة والتاكسيات الأخرى لتحسين مستوى الخدمة. وقد تم البدء فى تشغيل 195 سيارة (تاكسى العاصمة) فى القاهرة الكبرى, والإسكندرية من خلال 4 شركات.

6 مصر قوية وآمنة
دور قيادى إقليمياً .. ومكانة متميزة دولياً

"مواصلة دعم مصر للقضية الفلسطينية..."

"التضامن مع العراق والحفاظ على عروبته..."

"كل ذلك من أجل أن تضمن مصر قوية امنة لمواطنيها..."

مقتطفات من البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية

سبتمبر 2005

ينطلق عمل الحزب وحكومته من قناعة راسخة بأن الحفاظ على المكتسبات التى حققتها مصر داخلياً، وزيادة معدلات التنمية وتحقيق الجهود الطموحة على صعيد الإصلاح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة خارجية نشطة تصون المصالح المصرية وتدعم تحقيق الأهداف الخارجية للدولة. فأهداف التنمية لا تتحقق بمعزل عن مناخ إقليمى ينعم بالاستقرار. كما لا تتحقق إلا فى ظل علاقات متميزة مع القوى والتجمعات الدولية والاقتصادية الكبرى تمكن مصر من جذب الاستثمارات الخارجية وتدعيم علاقاتها التجارية بما يسمح بنفاذ الصادرات المصرية للأسواق الخارجية.

وعلى هذا الأساس تبنّت حكومة الحزب سياسة خارجية فعالة ومتوازنة، تحقق ما تعهدت به من بقاء مصر قوية وآمنة. ويأتى ذلك امتداداً لسياسة نجحت مصر من خلالها على مدار العقدين الماضيين فى تحرير كل شبر من أراضيها واستعادة السيادة المصرية كاملة على سيناء، ومكنت مصر من عودة العلاقات مع الدول الإسلامية والعربية، وعودة مقر الجامعة العربية للقاهرة. كما استطاعت مصر التصدى بقوة القانون وبتضامن الشعب لظاهرة الإرهاب لضمان استقرار الوطن وتقدمه. ونجحت مصر فى إقامة شبكة واسعة من العلاقات الدولية المتميزة، تم توظيفها لخدمة قضايا التنمية فى الداخل وإسقاط نصف مديونية مصر الخارجية من ناحية، ولإحراز تقدم فى القضايا الإقليمية المصيرية التى تمس الأمن القومى المصرى وفى مقدمتها القضية الفلسطينية من ناحية أخرى.

ترتكز هذه السياسة المتكاملة على أساس تحرك خارجى نشط يهدف إلى حماية أمن مصر القومى وتعزيز مصالحها فى المحيط الإقليمى وتدعيم علاقاتها مع شركائها الأساسيين في الساحة الدولية. كما ترتكز على تحقيق الأمن والاستقرار والسلام فى المنطقة باعتباره ضمانة لرخاء مصر وتقدمها. حيث يهيئ مناخ يسمح بتوجيه قدراتها البشرية ومواردها الاقتصادية لأغراض التطوير الداخلي. كما يسهم فى جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية لخلق فرص عمل جديدة وفتح أسواق إضافية لصادراتها وتحقيق

مستقبل أفضل لأبنائها. فالسياسة الخارجية المصرية امتداد لسياستها الداخلية، وجزء مكمل لها، حيث تسعى لتوفير الاحتياجات المطلوبة لعملية التنمية الوطنية بكافة أبعادها.

وقد تمثلت تحركات مصر الخارجية على المستويين الإقليمى والدولى فى الآتى:

مساندة بناء الدولة الفلسطينية

واصلت حكومة الحزب جهودها لدعم القضية الفلسطينية ومساندة الشعب الفلسطينى على الحصول على حقوقه المشروعة، وقيام دولته المستقلة والفاعلة، وعاصمتها القدس. وارتكزت تحركات مصر على مساعدة الشعب الفلسطينى على مواجهة التحديات الراهنة لإقامة تلك الدولة. ويأتى فى مقدمة تلك التحديات توجه إسرائيل الخطير نحو اللجوء إلى الحلول الأحادية دون التفاوض مع الجانب الفلسطينى، ومواصلة تطبيقها لسياسة فرض حقائق جديدة على الأرض، فضلاً عن تفاقم أزمة الاقتصاد الفلسطينى، وتعقُّد الأوضاع داخل الساحة الفلسطينية. وقد تمثلت أهم جهود حكومة الحزب للتعامل مع هذا الوضع فى الآتى:

- مواصلة دعم بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقبلية وتعظيم قدراتها، ودعم التنسيق السياسى مع السلطة الفلسطينية، تحقيقاً لهدف مساندة بناء الدولة الفلسطينية.

- مساعدة الشعب الفلسطينى على مواجهة المأزق الاقتصادى الراهن الذى يمر به. فقد تواصلت المساعدات المصرية للفلسطينيين. كما تم إنشاء مجلس أعمال مصرى/فلسطينى لتدعيم التعاون الاقتصادى بين الطرفين، وإقامة منطقة صناعية مشتركة فى رفح، والتوسع فى تقديم التدريب الفنى والمهنى للكوادر الفلسطينية فى المجالات الاقتصادية. هذا ويتم اعتباراً من إبريل 2006 تصدير منتجات فلسطينية من قطاع غزة إلى مصر عبر معبر رفح معفاة من الضرائب. كما قدمت مصر تسهيلات للجانب الفلسطينى لاستخراج الغاز الطبيعى بالقرب من شواطئ غزة.

- التحرك بنجاح من أجل قيام إسرائيل بتحويل إيرادات الجمارك والضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية عن شهر يناير 2006.

- التوفيق بين الفصائل الفلسطينية المختلفة من أجل المساهمة فى ترتيب البيت الفلسطينى من الداخل.

- التحرك عربياً ودولياً بهدف إحياء مسار التسوية، بما يحقق الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى الفلسطينية المحتلة ويفتح الطريق لقيام الدولة.

تعزيز التكامل مع السودان

انطلاقاً من إدراك عميق للعلاقة الإستراتيجية التى تجمع بين مصر والسودان، واقتناع راسخ بارتباط أمن مصر القومى بتحقيق الأمن والسلام فى السودان، خاصة فى ظل مرحلة دقيقه فى تطوره، كثفت حكومة الحزب من تحركاتها للحفاظ على وحدة السودان وتحقيق التكامل معه. وقد جاء ذلك من خلال الأتى:

- المساهمة فى بناء توافقات وطنية مع مختلف القوى السياسية السودانية والانفتاح عليها، وجعل خيار الوحدة هو الأكثر جاذبية بالنسبة لشعب السودان، وتجنيبه مزيداً من التدخل الخارجى.

- التسريع من إيقاع التكامل مع السودان على المستويين السياسى والتنفيذى. وقد دخلت بعض اتفاقيات ومشروعات التكامل حيّز التنفيذ، حيث يتم الترتيب لفتح فرع لجامعة الإسكندرية فى جوبا (عاصمة الجنوب)، إلى جانب تسلم البعثة التعليمية المصرية لعشر مدارس بالسودان. كما بدأ العمل فى طريق شلاتين بورسودان بطول 288كم وتكلفة 100 مليون دولار يتحملها البلدان مناصفة، بهدف زيادة معدلات التبادل التجارى بينهما، ومد خط السكة الحديدية من أسوان إلى شمال السودان.

- نجاح الدبلوماسية المصرية فى لعب دور محورى فى التوصل إلى اتفاق أبوجا للسلام فى دارفور فى 5 مايو 2006. وقد حقق الاتفاق إنجازاً هائلاً يتمثل فى وضع حد للقتال الدائر فى الإقليم. وتشارك مصر فى إطار قوات الاتحاد

أهم الجهود المصرية فى تعزيز التكامل مع السودان ...

- *نجاح الدبلوماسية المصرية في لعب دور محوري في التوصل إلى اتفاق أبوجا للسلام في دارفور في 5 مايو 2006. وقد حقق الاتفاق إنجازاً هائلاً يتمثل في وضع حد للقتال الدائر في الإقليم.*
- *مشاركة مصر في إطار قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور.*
- *مواصل المساهمات المصرية الرسمية والشعبية لدعم شعب دارفور والتخفيف من حدة محنته.*
- *افتتاح قنصلية مصرية عامة في جوبا.*
- *تخصيص قطعة الأرض والارتباط بالمبالغ المخصصة لإنشاء ثلاث مدارس ثانوية عامة وفنية في مدن الجنوب.*
- *بدأت الإجراءات الخاصة بإنشاء مستشفى في مدينة "واو"، بعد تخصيص قطعة الأرض اللازمة لذلك، على أن يتم تزويد المستشفى لاحقاً بالكوادر الطبية المصرية.*

المصدر: وزارة الخارجية.

الإفريقى فى دارفور، كما تتواصل المساهمات المصرية الرسمية والشعبية لدعم شعب دارفور والتخفيف من حدة محنته.

- وفى إطار التحرك نحو تنشيط الاتصالات مع كافة الأطراف السودانية بما فى ذلك فى الجنوب، كثفت حكومة الحزب من جهودها للإسهام فى إعادة إعمار الجنوب. فقد تم افتتاح قنصلية مصرية عامة فى جوبا؛ وتم تخصيص قطعة الأرض والارتباط بالمبالغ المخصصة لإنشاء ثلاث مدارس ثانوية عامة وفنية فى مدن الجنوب. أما فى مجال الطاقة والكهرباء، فقد بدأت الاتصالات والزيارات الميدانية من جانب الفنيين لبحث إنشاء محطتى كهرباء وشبكاتهما فى مدينتى "جوبا" و"واو". كما بدأت إجراءات إنشاء مستشفى فى مدينة "واو"، على أن يتم تزويد المستشفى لاحقاً بالكوادر الطبية المصرية.

تكثيف التضامن مع العراق

إدراكاً للمخاطر المحدقة التى تهدد مستقبل الدولة العراقية وتجعل من ضمان تماسكه الداخلى وصيانة سيادته ووحدته تحدياً يجب تضافر الجهود لتحقيقه، تحركت حكومة الحزب بفعالية لمساعدة العراق على تجاوز محنته الحالية. وارتكز هذا التحرك على تدعيم وحدة العراق واستقلاله وسلامته الإقليمية، والمساهمة الفعالة فى بناء القدرات الوطنية العراقية، وفى برامج إعادة الإعمار. كما تنظر مصر فى تخفيض الديون العراقية المستحقة لها.

واستمر دور حكومة الحزب المؤثر فى الحفاظ على توافق عربى جماعى إزاء التطورات على الساحة العراقية، وذلك استنادا إلى مبادئ أساسية تتمثل فى الالتزام بوحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل فى شؤونه الداخلية، واحترام إرادة شعبه وخياراته فى تقرير مستقبله بنفسه، والتمسك بالعملية السياسية الشاملة وبنبذ العنف.

اهم الجهود المصرية فى تكثيف التضامن مع العراق ...

- *عقد مؤتمر الوفاق العراقي فى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في نوفمبر 2005 الذي افتتحه السيد الرئيس والذي وضع أساساً جيداً لبلورة التوافق المطلوب بين مختلف الأطراف العراقية حول مستقبل العراق والتعامل مع التحديات التي تواجهه.*
- *المساهمة الفعالة في الحفاظ على توافق عربي جماعي إزاء التطورات على الساحة العراقية يقوم على مبادئ أساسية تم التعبير عنها بوضوح في القمة العربية بالخرطوم فى مارس 2006.*

لمصدر: وزارة الخارجية.

كان هذا التوافق العربى نقطة الانطلاق لتحرك مكثف لمحاولة احتواء الأزمة التى يمر بها العراق. وتجسد هذا التحرك في عقد مؤتمر الوفاق العراقى فى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة فى نوفمبر 2005. وقد افتتحه الرئيس مبارك بهدف جمع ممثلين عن كافة الأطياف السياسية ومختلف التيارات الدينية والعرقية بالعراق لبحث عدد من القضايا الخلافية الأساسية العراقية. وقد وضع مؤتمر الوفاق أساساً جيداً لبلورة التوافق المطلوب بين مختلف القوى والأطراف العراقية حول مستقبل العراق والتعامل مع التحديات التى تواجهه.

دعم ومساندة الشعب اللبنانى

جاء موقف مصر إزاء العدوان الإسرائيلى على لبنان ليعبر عن تضامنها مع لبنان حكومة وشعباً. فتحركت حكومة الحزب بشكل نشط ومتوازن للتعامل مع هذه الأزمة من خلال السعى دولياً لتجاوزها، ودعم الشعب اللبنانى مادياً ومعنوياً، والمساهمة فى عملية إعادة الأعمار.

فقد أكدت مصر منذ بداية العدوان الإسرائيلى إدانتها المطلقة له، وطالبت بوقف فورى وغير مشروط لإطلاق النار. كما تحركت إقليمياً -من خلال جامعة الدول العربية- ودولياً للتعجيل بالتوصل إليه. ودعمت مصر النقاط السبع التى أعلنتها الحكومة اللبنانية كمخرج للأزمة، وساندت مسعاها لبسط سلطتها على مجمل أراضيها فى إطار التوافق اللبنانى الداخلى ونجحت التحركات الدولية لحكومة الحزب فى استصدار قرار من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فى جنيف فى 8/11 يدين الانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين فى لبنان، ويدعو إلى إرسال بعثة دولية للتحقيق فى عملية استهداف المدنيين. وعقب صدور قرار مجلس الأمن رقم 1701 الذى دعا إلى وقف الحرب، أكدت حكومة الحزب على ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضى اللبنانية استعداداً لبسط الجيش اللبنانى سيطرته على الجنوب وكل أراضى الدولة اللبنانية.

وبالتوازى مع ذلك تحركت مصر لدعم الشعب اللبنانى، فقد تكاتفت حكومة الحزب ومؤسسات العمل الوطنى، والمنظمات الأهلية، والقطاع الخاص، لمعاونة الشعب اللبنانى. وكان أبرز ما تم فى هذا الصدد الآتى:

- مد جسر جوى من المساعدات بين مصر ولبنان سمح بإرسال كميات ضخمة من المساعدات الإنسانية والطبية والمواد الغذائية للبنان.

- شملت المعونات سفن وطائرات محملة بمياه الشرب، حيث حملت إحدي السفن نحو 1250 طناً من مياه النيل لضخها فى شبكة المياه الرئيسية لبيروت.

- إرسال مستشفى ميدانى متكامل تمت إقامته بجهود القوات المسلحة استقبل خلال تفاقم الأزمة نحو 1500 مريض يومياً، وسيارات إسعاف، وبنك دم، ومستلزمات طبية.

- توجه وفد شعبى مصرى إلي بيروت أثناء الأزمة للتعبير عن تضامن مصر مع شعب لبنان فى محنته. شارك في الوفد عدد من الوزراء وكبار المسؤولين ورجال الدولة. كما ضم شخصيات تمثل كافة التيارات السياسية والفكرية والنقابات والصحفيين والمثقفين والفنانين.

وفى إطار جهود إعادة الإعمار أصدر السيد الرئيس توجيهات بإعادة تأهيل قطاع الكهرباء فى لبنان على نفقة الدولة المصرية بتكلفة 35 مليون جنيه. كما ستقدم وزارة الدولة لشؤون البيئة مساعدات فنية للحكومة اللبنانية لمحاصرة بقعة الزيت التى نشأت عن القصف الإسرائيلى للسواحل اللبنانية. هذا ويجرى كذلك إعداد خطة لإعادة إصلاح وبناء الجسور اللبنانية التى دمرتها الحرب.

أهم الجهود المصرية فى دعم ومساندة الشعب اللبنانى

- *التحرك إقليميا ودوليا للتعجيل بالتوصل إلى وقف فورى وغير مشروط لإطلاق النار.*
- *نجاح التحركات الدولية لحكومة الحزب في استصدار قرار من مجلس حقوق الإنسان في جنيف يدين الانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين فى لبنان.*
- *التحرك بهدف ضمان انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضى اللبنانية.*
- *مد جسر جوى من المساعدات بين مصر ولبنان سمح بإرسال كميات ضخمة من المساعدات الإنسانية والطبية والمواد الغذائية للبنان.*
- *إرسال مستشفى ميدانى متكامل، وسيارات إسعاف، وبنك دم، ومستلزمات طبية.*
- *توجه وفد رسمى شعبى مصرى إلى بيروت أثناء الأزمة للتعبير عن تضامن مصر مع شعب لبنان فى محنته.*
- *إصدار السيد الرئيس توجيهات لحكومة الحزب بإعادة تأهيل قطاع الكهرباء في لبنان على نفقة الدولة المصرية بتكلفة 35 مليون جنيه.*
- *تقديم مساعدات فنية لمحاصرة بقعة الزيت التي نشأت عن القصف الإسرائيلى للسواحل اللبنانية.*
- *إعداد خطة لإعادة إصلاح وبناء الجسور اللبنانية التي دمرتها الحرب.*

المصدر: وزارة الخارجية.

تدعيم العلاقات المصرية الإفريقية

عملت حكومة الحزب على تدعيم علاقاتها مع مختلف دول القارة سياسياً وتجارياً وثقافياً فى ضوء ما يمثله البعد الإفريقى من أولوية متقدمة فى السياسة الخارجية المصرية، نظراً لارتباط قضايا القارة الإفريقية -وخاصة قضية مياه النيل- بالأمن القومى المصرى، وباعتبارها تمثل العمق الاستراتيجى لمصر، وسوقاً هاماً للصادرات المصرية تجسد هذا الجهد فى الآتى:

- زيادة حجم التبادل التجارى مع الدول الإفريقية بشكل ملحوظ فى الفترة الأخيرة.
- تنامى دور الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفرقيا فى العديد من المجالات.
- دعم التواجد المصرى فى أجهزة مفوضية الاتحاد الإفريقى، حيث تم انتخاب مصر لعضوية مجلس السلم والأمن الإفريقى عن إقليم الشمال لمدة عامين اعتبارا من 17 مارس 2006.
- تفعيل دور مصر فى التجمعات الاقتصادية الإفريقية، حيث صدق مجلس الشعب فى يناير 2006 على انضمام مصر كعضو كامل فى تجمع "الساحل والصحراء". كما تم التوقيع بين وزارة الاستثمار المصرية وسكرتارية تجمع الكوميسا فى يونيو 2006 على "اتفاقية المقر" الخاصة باستضافة مصر للوكالة الإقليمية للاستثمار التابعة للكوميسا. وسيتيح هذا الأمر الفرصة لزيادة الاستثمار الأجنبى فى مصر والمصرى فى إفريقيا.

وحظيت علاقات مصر بدول حوض النيل باهتمام خاص ثنائياً، وكذلك فى إطار "مبادرة حوض النيل". وتشهد المفوضات حول الإطار القانونى والمؤسسى لتلك المبادرة تقدماً ملحوظاً، يبشر بإمكانية التوصل قريباً إلى اتفاق كامل حول كافة بنوده.

أهم الجهود المصرية فى تدعيم العلاقات المصرية الإفريقية ...

- *تنامي دور الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا فى العديد من المجالات.*
- *إنتخاب مصر لعضوية مجلس السلم والأمن الإفريقى عن اقليم الشمال لمدة عامين اعتبارا من 17 مارس 2006.*
- *تصديق مجلس الشعب في يناير 2006 على انضمام مصر كعضو كامل فى تجمع "الساحل والصحراء".*
- *التوقيع بين وزارة الاستثمار المصرية وسكرتارية تجمع الكوميسا في يونيو 2006 على "اتفاقية المقر" الخاصة باستضافة مصر للوكالة الاقليمية للاستثمار التابعة للكوميسا. وسيتيح هذا الأمر الفرصة لزيادة الاستثمار الأجنبى فى مصر والمصرى فى إفريقيا.*

المصدر: وزارة الخارجية.

تدعيم التبادل التجارى مع دول المنطقة

سعت حكومة الحزب استكمالا لمشوار بدأته منذ عدة سنوات إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية -بشقيها الاستثمارى والتجارى- مع شركائها الإقليميين، مما تمخض عن الآتى خلال الأشهر الماضية:

أهم الجهود المصرية فى تدعيم التبادل التجارى مع دول المنطقة

- *توقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة مع تركيا.*
- *الإنتهاء من إجراءات التصديق فى يوليو 2006 على اتفاقية أغادير مع تونس والمغرب والأردن .*
- *المضي فى مفاوضات تحرير التجارة فى الخدمات مع الدول العربية فى إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.*

المصدر: وزارة الخارجية.

- توقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة مع تركيا تستهدف فتح مزيد من الفرص التصديرية أمام المنتجات المصرية وتشجيع التجارة المتبادلة

- الإنتهاء من إجراءات التصديق فى يوليو 2006 على اتفاقية أغادير مع تونس والمغرب والأردن؛ بما يسمح بتعميق التجارة العربية البينية من جهة ويضمن المزيد من نفاذ المنتجات المصرية إلى السوق الأوربية من جهة أخرى.

- المضى فى مفاوضات تحرير التجارة فى الخدمات مع الدول العربية فى إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والتى دخلت حيز التنفيذ فى يناير 2005.

تعميق التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية

ينطلق اهتمام حكومة الحزب بتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية علي الصعيدين السياسى والتجارى من إدراك راسخ بأن تلك العلاقة هى علاقة إستراتيجية ساعدت فى خدمة أهداف التنمية فى الداخل وساهمت فى تحريك عدد من القضايا الإقليمية بما يخدم المصالح المصرية. وتسمح تلك العلاقة -لصلابتها وامتدادها- بوجود مساحة للاختلاف فى الرؤى، كما تتيح لمصر إمكانية التأثير على توجهات السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالمنطقة وبالمصالح المصرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والعراقية. ولذا فإن الحفاظ على علاقة قوية مع الولايات المتحدة يتطلب تعميق أطر التواصل وتكثيف التواجد على الساحة الأمريكية. فترك تلك الساحة خالية لا يخدم أهداف

السياسة الخارجية المصرية، بل يصب فى مصلحة قوى وتيارات أخرى قد تتعارض توجهاتها مع المصالح المصرية.

يظهر اهتمام حكومة الحزب بتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة من خلال الآتى:

- تنشيط المشاورات السياسية مع الجانب الأمريكى. فقد سعت حكومة الحزب لإيجاد إطار ثنائى مؤسسى لتدعيم المصالح المشتركة معه على المدى الطويل بشكل يتعدى التقلبات السياسية التى قد تطرأ على الساحة الأمريكية. وقد اتخذت حكومة الحزب خطوة هامة فى هذا الاتجاه بالاتفاق مع الولايات المتحدة على إحياء وتفعيل الحوار الإستراتيجى بينهما. وقد عقد الاجتماع الأول فى إطار هذا الحوار فى يوليو 2006.

- تكثيف الجهود لتحويل العلاقة المصرية- الأمريكية لترتكز بشكل أكبر على التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى، بما يفتح آفاقاً جديدة للصادرات المصرية، ويجذب الاستثمارات الأمريكية لأغراض التنمية الاقتصادية الوطنية. فالولايات المتحدة هى ثانى أكبر شريك تجارى لمصر بعد الاتحاد الأوروبى، كما تُعدُ ثانى أكبر مستثمر أجنبى فى مصر.

- تم فى هذا الإطار توسيع النطاق الجغرافى للمناطق الصناعية المؤهلة فى أكتوبر 2005 بإضافة منطقة وسط الدلتا (التى تضم محافظات الغربية والدقهلية والمنوفية ودمياط)، مما سمح بدخول المناطق الصناعية فى كل من المحلة الكبرى، وشبين الكوم، وطنطا، وقويسنا، ودمياط ومدينة السادات. كما تم توسعة منطقة القاهرة الكبرى، ومنطقة قناة السويس. وقد انعكس ذلك على زيادة الشركات المسجلة إلى 606 شركة وارتفاع صادرات هذه المناطق إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى 570 مليون دولار فى يونيو 2006.

أهم الجهود المصرية فى تعميق التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية

- *إحياء وتفعيل الحوار الاستراتيجي بين مصر والولايات المتحدة، وعقد الاجتماع الأول في إطار هذا الحوار في يوليو 2006.*
- *توسيع النطاق الجغرافي للمناطق الصناعية المؤهلة فى أكتوبر 2005 بإضافة منطقة وسط الدلتا وتوسعة منطقة القاهرة الكبرى، ومنطقة قناة السويس. وقد انعكس ذلك على زيادة الشركات المسجلة إلى 606 شركة وارتفاع صادرات هذه المناطق إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى 570 مليون دولار فى يونيو 2006.*

المصدر: وزارة الخارجية.

تدعيم العلاقات مع الاتحاد الأوروبى

جاءت جهود حكومة الحزب لتدعيم العلاقات مع الاتحاد الأوروبى سياسياً وأمنياً واقتصادياً انعكاساً لإدراك راسخ بأن تحقيق توازن فى علاقات مصر الخارجية يخدم حركة التنمية فى الداخل وأهداف السياسة المصرية فى الخارج، ولاقتناع قوى بأهمية تعميق أطر التعاون الاقتصادى مع الاتحاد الأوروبى. فالأخير يُعدُ أكبر شريك لمصر تجارياً وسياحياً، وأحد المصادر الرئيسية للتدفقات الاستثمارية. تمثَّل جهد حكومة الحزب لتدعيم العلاقات مع الاتحاد الأوروبى فى الآتى:

- تفعيل اتفاقية المشاركة التى مكنت الصادرات المصرية من النفاذ إلى الأسواق الأوروبية. وقد حقق التبادل التجارى بين الجانبين زيادة ملموسة للعام الثانى على التوالى. وقد ساهم فى تحقيق ذلك استيفاء العديد من الصادرات الزراعية المصرية للحصص المنصوص عليها فى الاتفاقية.

- تمخَّضت المفاوضات الأخيرة بين مصر والاتحاد الأوروبى - حول مشروع خطة العمل المشتركة فى إطار سياسة الجوار الأوروبى - عن التوصل إلى توافق بشأن غالبية العناصر المقترح إدراجها فى مشروع خطة العمل على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- الإعلان فى مارس 2006 عن بدء مفاوضات تحرير التجارة فى الخدمات مع كل من الاتحاد الأوروبى ودول البحر المتوسط - التى تشمل الأردن وتونس والمغرب ولبنان وفلسطين - وبالتوازى بدأت مشاورات غير رسمية لمزيد من تحرير التجارة فى المنتجات الزراعية مع الاتحاد الأوروبى.

أهم الجهود المصرية فى تدعيم العلاقات مع الاتحاد الأوروبى

- *الإعلان فى مارس 2006 عن بدء مفاوضات تحرير التجارة فى الخدمات مع كل من الاتحاد الأوروبى ودول البحر المتوسط.*
- *بدء مشاورات غير رسمية لمزيد من تحرير التجارة فى المنتجات الزراعية مع الاتحاد الأوروبى.*

المصدر: وزارة الخارجية.

وعدنا فأوفينا

مواطن حر فى بلد ديمقراطى ... تعزيز مسيرة الديمقراطية

- إنشاء أول مجلس قومى لحقوق الإنسان.
- إلغاء القانون 105 الخاص بمحاكم أمن الدولة.
- إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة من التشريع المصرى.
- إنشاء محاكم الأسرة.
- إلغاء معظم الأوامر العسكرية الصادرة طبقا لقانون الطوارئ.
- إقرار حق الخلع للمرأة المصرية.
- ضمان تنفيذ أحكام النفقة، بإنشاء صندوق تأمين الأسرة.
- المساواة بين الأب والأم المصرية في حق منح الجنسية للأبناء.
- التوسع فى المناصب القضائية للمرأة.
- تعيين أول قاضية بالمحكمة الدستورية.
- حرية التعبير والرأى من خلال 535 صحيفة تعمل في مصر، منها 51 صحيفة حزبية.
- تعديل المادة 76 من الدستور؛ ليصبح اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب الحر المباشر، لأول مرة فى تاريخ مصر.
- إصدار أول قانون لانتخابات رئاسية تعددية مباشرة فى تاريخ مصر السياسى.
- إجراء أول انتخابات تعددية ومباشرة لمنصب رئيس الجمهورية فى تاريخ مصر السياسى.
- تعديل قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية بما يضمن المزيد من نزاهة العملية الانتخابية.
- تعديل قانونى مجلسى الشعب والشورى، بما يحقق فاعلية أكبر فى أداء البرلمان.
- تعديل قانون الأحزاب السياسية بما يعزز الحياة الحزبية.
- تعديل قانون الإجراءات الجنائية وقواعد الحبس الاحتياطى لتحقيق المزيد من ضمانات حقوق الإنسان.
- تعديل قانون تنظيم السلطة القضائية لتعزيز استقلال القضاء.
- إجراء التعديلات التشريعية الخاصة بإلغاء الحبس فى جرائم النشر وبما يعزز حرية التعبير.
- إصدار أول قانون لحماية المستهلك.

انطلاقة ثانية للاقتصاد المصرى

- أعلى معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى على مدار السنوات العشرة الماضية (6.9%).
- 716 ألف فرصة عمل جديدة خلال العام الماضى.

- 642 ألف فرصة عمل جديدة فى القطاع غير الحكومى خلال العام الماضى.
- 3.6 مليار دولار أمريكى زيادة فى صافى احتياطى النقد الأجنبى.
- ارتفاع حصيلة برنامج الخصخصة ثلاثة أمثال قيمتها فى العام الماضى لتصل إلى 15.1مليار جنيه.
- مضاعفة صافى الاستثمار الأجنبى المباشر عن العام الماضى ، ليصل إلى 6.1 مليار دولار.
- انخفاض نسبة العجز الكلى للموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الإجمالى من 9.1% إلى 7.2% فى العام الحالى.
- تخفيض الضريبة العامة على الدخل إلى النصف مع بدأ تطبيق قانون الضرائب الجديد.
- 53% زيادة فى حصيلة الضرائب على الدخل عن العام الماضى لتصل إلى 48.4 مليار جنيه.
- ارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات لتصل إلى 33.8 مليار جنيه.
- 22% زيادة فى حصيلة الجمارك لتصل إلى حوالى 9.4 مليار جنيه.
- تطبيق نظام الإنتربنك الدولارى واستقرار التعاملات فى سوق الصرف.
- 12% ارتفاع فى رأس المال السوقى للبورصة المصرية ليصل إلى 76.6% من قيمة الناتج المحلى الإجمالى .
- 53% زيادة قيمة الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية لتصل إلى 77.8 مليار جنيه.

مناخ أفضل لجذب الاستثمارات

- 18% زيادة فى مساهمة القطاع الخاص فى إجمالى الاستثمارات لتصل إلى 60%.
- 16.7 مليار جنيه إيرادات طرح رخصة شبكة المحمول الثالثة.
- 5.25 مليار جنيه حصيلة طرح 20% من أسهم الشركة المصرية للاتصالات للتداول فى البورصة المصرية والبورصات العالمية.
- مشروع جديد للتنمية السياحية لمنطقة سيدى عبد الرحمن بتكلفة استثمارية 10 مليارات جنيه.
- صدور قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- 40% تخفيض فى التعريفة الجمركية.
- تخفيض عدد البنود الجمركية من 27 بنداً إلى 6 بنود.
- تخفيض رسوم التسجيل العقارى للمساكن والأراضى من 3% من قيمة العقار لتصبح بحد أقصى 2000 جنيه.

تطوير الأداء القطاعى للاقتصاد المصرى

- 3825 شركة جديدة تم تأسيسها فى العام الحالى، برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها 12.4 مليار جنيه.
- 138 شركة جديدة تم إنشائها بالمناطق الحرة، بإجمالى رأس مال مصدر قدره 3.2 مليار جنيه.
- 606 شركة مسجلة فى المناطق الصناعية المؤهلة.
- 570 مليون دولار صادرات للسوق الأمريكى من المناطق المؤهلة.

- 30% زيادة فى الصادرات السلعية والخدمية (غير البترولية) .
- 39% زيادة فى الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى لتصل إلى 5 مليار دولار.
- بدء تنفيذ "اتفاقية أغادير" مع كل من تونس والمغرب والأردن، لمزيد من النفاذ للمنتجات المصرية إلى السوق الأوروبية.
- توقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة مع تركيا.
- زيادة 8% فى عدد الليالى السياحية لتصل إلى 92.6 مليون ليلة.
- إيرادات قياسية لقناة السويس بلغت 3.6 مليار دولار أمريكى.
- 21.453 ألف وحدة سكنية تم إنشاءها.
- إعادة تخطيط 497 قرية واعتماد أحوزتها العمرانية.

تحسين الدخول ورعاية محدودى الدخل

- 852 ألف أسرة تستفيد من معاش الضمان الاجتماعى لتصل إلى أكثر من مليون أسرة بنهاية العام المالى 2007/2006، بتكلفة إجمالية تصل إلى مليار جنيه.
- رفع رواتب ما يزيد على 75 ألف من العاملين بقطاع الصحة فى الوحدات الصحية الريفية بنسبة تتراوح بين 100% و 600%.
- 10% زيادة الأجور الأساسية للموظفين وبحد أدنى 36 جنيها خلال العام المالى الحالى.
- 20% زيادة الأجور الأساسية للموظفين بحد أدنى 30 جنيها فى العام المالى الماضى.

تحسين مستوى معيشة المواطن والارتقاء بالخدمات المقدمة له

- توصيل 680 مدرسة بخطوط الانترنت (فائق السرعة) دون خط تليفون.
- أول هيئة قومية للاعتماد وضمان جودة التعليم.
- تخفيض المناهج الدراسية فى السنوات الثلاثة الأولى من التعليم الأساسى.
- إنشاء 499 مدرسة جديدة بالتعليم قبل الجامعى.
- 50% نسبة الإناث المقيدات فى التعليم العالى والجامعى.
- تحويل 5 فروع للجامعات الحكومية إلى جامعات مستقلة.
- 5 جامعات خاصة جديدة لتصل إلى 14 جامعة خاصة.
- بدء العمل على تطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر، بميزانية تبلغ نحو 8.5 مليار جنيه على مدار العامين القادمين.
- تشغيل 195 سيارة تاكسى العاصمة فى القاهرة الكبرى والإسكندرية، من خلال 4 شركات خاصة.
- إنخفاض معدل وفيات الرضع إلى 33 لكل 1000 مولود.

- إرتفاع عدد مشتركى خطوط التليفون الثابتة إلى 10.7 مليون خط.
- تشغيل نحو 130 ألف خط إنترنت (فائق السرعة) بدون خط تليفون من خلال 80 شركة.
- مليار جنيه زيادة فى الاعتمادات الموجهة لتحسين نوعية رغيف الخبز.
- 20% زيادة فى عدد مستخدمى الإنترنت ليصل إلى 5.5 مليون مستخدم.
- إرتفاع أعداد مستخدمى التليفون المحمول لتصل إلى 15 مليون مشترك فى العام الحالى.
- توصيل المياه النقية إلى 100% من إجمالى الأسر المصرية فى الحضر، ونحو 97% فى الريف.

تعميق وتنمية العلاقات العربية والإقليمية والدولية

- مواصلة سياسة خارجية نشطة ومتوازنة مكنت مصر من تحرير كل شبر من أراضيها، واستعادة السيادة المصرية كاملة على سيناء، والحفاظ على أمن مصر وسلامتها بعيداً عن الحروب والنزاعات خلال العقود الثلاثة الماضية.
- جهود مكثفة ومتواصلة لتدعيم بناء دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس.
- تحرك مستمر وواسع النطاق لإحياء مسار التسوية السلمية في الشرق الأوسط.
- استثمار الإنفتاح على كافة القوي السياسية السودانية للحفاظ علي وحدة السودان.
- القيام بدور محوري في التوصل إلى اتفاق أبوجا للسلام في دارفور في 5 مايو 2006.
- المشاركة في قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور.
- مواصلة المساهمات المصرية الرسمية والشعبية لدعم أهالي دارفور والتخفيف من حدة محنتهم.
- إفتتاح قنصلية مصرية عامة في جوبا عاصمة جنوب السودان.
- بدء إنشاء مستشفي في مدينة "واو" في جنوب السودان.
- عقد مؤتمر الوفاق العراقي بمشاركة مختلف الأطراف العراقية في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في نوفمبر 2005 افتتحه الرئيس مبارك.
- التحرك إقليمياً ودولياً لمساندة لبنان فور بدء العدوان الإسرائيلى عليه.
- التحرك إقليمياً ودولياً للمطالبة بتحقيق دولى فى مذبحة قانا.
- التحرك لاستصدار قرار من مجلس حقوق الإنسان في جنيف بدين الانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين في لبنان.
- تقديم مستشفى ميدانى وجسر جوى للمساعدات للتضامن مع شعب لبنان، والمساهمة فى تأهيل قطاع الكهرباء على نفقة الدولة المصرية.
- انتخاب مصر لعضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي عن إقليم الشمال لمدة عامين اعتبارا من 17 مارس 2006.

وعدنا فأوفينا... ويستمر الإنجاز

www.ndp.org.eg